الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة السّوريّة الخاصّة
كلية العلوم الإدارية
قسم المحاسبة والتدقيق

الجامعة السورية الخاصة
SYRIAN PRIVATE UNIVERSITY

دور التحول إلى الدفع الإلكتروني في حل أزمات السيولة

(دراسة ميدانية على المصارف في سورية)

The Role of the shift to electronic payment in solving the liquidity crisis

مشروع تخرج لنيل درجة البكلوريوس في كلّية العلوم الإدارية

إعداد الطالب:

إبراهيم أحمد بشير

إشراف الدكتور:

أحمد الطباع

العام الدراسي:

2024 - 2025

شكروتقدير

الشكر لله اولاً على فضله وتوفيقه لي لإتمام هذه الرسالة...

الحمد الله الذي هيأ أسباب التعلم والوصول الى مانحن عليه اليوم...

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور أحمد طباع، المشرف على مشروع التخرج، لما قدّمه لي من دعم متواصل

وتوجيه علمي سديد طيلة فترة إعداد المشروع. لقد كان لخبرته الواسعة ونصائحه القيمة الدور الأكبر في تخطي العقبات

وتطوير المشروع بالشكل الذي أطمح إليه.واشكره على تعامله الراقي ، الذي كان حافزًا لي على الإجتهاد والمثابرة.

وإلى جميع السادة أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في كلّية العلوم الإدارية في الجامعة السورية الخاصة.

الإهداء

♥ الى من غرسا في قلبي معنى الإصرار، وكانا سندي في كل خطواتي، شكرًا لكما على دعائكما، وصبركما، ودعمكما اللامحدود.

والدي العزيز ووالدتي الغالية

♥ شكرًا لمساندتكما الدائمة، ووجود كما المشجع في حياتي.

الى إخوتي الاحباء: إسماعيل بشير و مصطفى بشير

♥ شكرًا لإشرافكم الكريم، ودعمكم العلمي والتربوي خلال هذا المشروع، لقد كنتم قدوة في العطاء والحرص الاكاديمي.

الى أستاذي الفاضل الدكتور أحمد طباع

♥ الى الذين شاركوني المسيرة، وكانوا خير رفقة في درب العلم.

لكم مني كل الامتنان والمحبة.

الى أصدقائي الأعزاء

فهرس المحتويات

الاطار العام للدراسة	٩
أولاً المقدمة :	٩
ثانياً مشكلة البحث:	٩
ثالثاً أهداف البحث:	١٠
رابعاً أهمية البحث:	١٠
خامساً فرضيات البحث:	١٠
ثامناً متغيرات البحث:	١٢
تاسعاً الدراسات السابقة:	١٢
مصطلحات البحث	١٥
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدفع الإلكتروني	١٦
تمهيد	١٦
أولاً: ماهيّة الدفع الإلكتروني	١٦
ثانياً: خصائص أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني	١٧
ثالثاً: أنواع الدفع الإلكتروني	١٨
رابعاً: وسائل الدفع الإلكتروني	٢٣
خامساً: تحديات و مخاطر تطبيق الدفع الإلكتروني	٢٤
سادساً: مزايا وعيوب تطبيق الدفع الإلكتروني	٢٥
الفصل الثاني: السيولة المصرفية	٢٨
اولاً: مفهوم او ماهية او تعريف السيولة	٢٨

ثانياً: أهمية وأهداف السيولة ٢٨

ثالثاً: مكونات او أنواع السيولة ٣٠

رابعاً: أسباب أزمة السيولة ٣٢

خامساً: مخاطر السيولة ٣٣

سادساً: تأثير الظروف الإقتصادية على السيولة ٣٤

سابعاً: مظاهر وحلول أزمة السيولة ٣٥

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية ٣٨

أولاً: أداة الدراسة ٣٨

ثانياً: تصميم الاستبانة ٣٨

ثالثاً: اختبار ثبات الاستبانة ٣٩

الجدول رقم (١) نتائج اختبار Cronbach's Alpha ٣٩

رابعاً: تحليل خصائص عينة الدراسة ٣٩

الجدول رقم (2) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي ٣٩

الجدول رقم (٣) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في العمل ٣٩

الجدول رقم (٤) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير الموقع الوظيفي ٤٠

خامساً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة ٤٠

الجدول رقم (٥) الأهمية النسبية للموافقات ٤٠

الجدول رقم (٦) نتائج قياس التحول إلى الدفع الإلكتروني ٤٢

الجدول رقم (٧) نتائج قياس كفاءة المصارف ٤٣

الجدول رقم (٩) نتائج قياس تسهيل التعاملات المالية بين عملاء المصارف ٤٦

سادساً: اختبار فرضيات الدراسة ٥٠

الجدول رقم (١١) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني وحل أزمات السيولة ٥٠

الجدول رقم (١٢) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة ٥١

الجدول رقم (١٣) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر التحول إلى الدفع الالكتروني في حل أزمات السيولة ٥١

الجدول رقم (١٤) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني وتعزيز كفاءة المصارف ٥٢
الجدول رقم (١٥) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة ٥٣
الجدول رقم (١٦) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر التحول إلى الدفع الالكتروني في تعزيز كفاءة المصارف ٥٣
الجدول رقم (١٧) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني وزيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف ٥٤
الجدول رقم (١٨) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة ٥٤
الجدول رقم (١٩) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر التحول إلى الدفع الالكتروني في زيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف ٥٤
الجدول رقم (٢٠) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني وتسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف ٥٥
الجدول رقم (٢١) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة ٥٦
الجدول رقم (٢٢) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر التحول إلى الدفع الالكتروني في تسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف ٥٦
الجدول رقم (٢٣) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني وتنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين ٥٧
الجدول رقم (٢٤) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة ٥٨
الجدول رقم (٢٥) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر التحول إلى الدفع الالكتروني في تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين ٥٨
النتائج والتوصيات ٥٩
قائمة المراجع: ٦١
الملحق رقم (١) استمارة استبيان ٦٣

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى بيان دور التحول إلى الدفع الالكتروني في حل أزمة السيولة في سورية من خلال بيان دور التحول إلى الدفع الالكتروني في تعزيز كفاءة المصارف السورية، وزيادة نسب المودعين وإعادة التعامل الموثوق مع المصارف في سورية، وتسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف، وتنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين في سورية.

تم الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات جرى توزيعها الكترونياً على العاملين في المصارف السورية وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة الصالحة للتحليل (١٠٧) استبانة تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

توصلت الدراسة إلى وجود مساهمة إيجابية ذات دلالة معنوية للتحول إلى الدفع الالكتروني في حل أزمة السيولة في سورية وتعزيز كفاءة المصارف السورية، وزيادة نسب المودعين وإعادة التعامل الموثوق مع المصارف في سورية، وتسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف، وتنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين في سورية.

وقد أوصت الدراسة الجهات المعنية بإطلاق حملات توعية واسعة النطاق تُبرز مزايا الدفع الإلكتروني، مثل الأمان والراحة والسرعة. وتوفير حوافز للمستخدمين والشركات لاعتماد الدفع الإلكتروني، كتخفيض الرسوم أو تقديم نقاط ولاء، بالإضافة إلى تطوير بنية تحتية قوية وموثوقة لشبكات الدفع الإلكتروني لضمان سهولة الوصول والاستخدام في جميع أنحاء سورية، كذلك الاستثمار في الأنظمة التكنولوجية المتطورة التي تدعم الدفع الإلكتروني وتُعزز من أمن المعاملات. وتدريب موظفيها على هذه التقنيات الجديدة لضمان سلاسة العمليات.

الكلمات المفتاحية: الدفع الالكتروني، كفاءة المصارف، أزمة السيولة.

Abstract

The study aimed to demonstrate the role of the transition to electronic payments in solving the liquidity crisis in Syria. It demonstrated the role of the transition to electronic payments in enhancing the efficiency of Syrian banks, increasing depositor ratios, restoring reliable transactions with banks in Syria, facilitating financial transactions among bank customers, stimulating the national economy, and attracting investors to Syria.

A questionnaire was used to collect data, distributed electronically to Syrian bank employees. The number of distributed questionnaires eligible for analysis reached (107). These questionnaires were analyzed using the SPSS statistical program, and hypotheses were tested using simple linear regression.

The study concluded that the transition to electronic payments had a significant positive contribution to solving the liquidity crisis in Syria, enhancing the efficiency of Syrian banks, increasing depositor ratios, restoring reliable transactions with banks in Syria, facilitating financial transactions among bank customers, stimulating the national economy, and attracting investors to Syria.

The study recommended that relevant authorities launch large-scale awareness campaigns highlighting the advantages of electronic payments, such as security, convenience, and speed. Providing incentives for users and businesses to adopt electronic payments, such as reduced fees or loyalty points, is also essential. Developing a robust and reliable infrastructure for electronic payment networks to ensure easy access and use throughout Syria is also essential. Investing in advanced technological systems that support electronic payments and enhance transaction security is also essential. Training employees on these new technologies is also essential to ensure smooth operations.

Keywords: Electronic payments, bank efficiency, liquidity crisis.

الاطار العام للدراسة

أولاً المقدمة :

أدت التطورات التكنلوجية وتطبيقها إلى التوجه للدفع الإلكتروني لأنها تتلائم مع طبيعة العمليات في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة ولقد حاولت الكثير من الدول تحديث نظام الدفع من أجل الإنسجام مع باقي دول العالم وتسهيل العمليات المصرفية حيث أصبح التوجه للدفع الإلكتروني يؤثر على الأداء المالي للبنوك من خلال زيادة الربح وخفض التكاليف كما تلعب دوراً هاماً في تنظيم إدارة السيولة وحل أزماتها، ولابد من تحديث مفهوم السيولة،حيث أن النقود الورقية والمعدنية لم تعد الوسيلة الأمثل لتداول السلع والخدمات لذلك علينا إستخدام أنظمة الدفع الإلكترونية التي توفر فوائد كبيرة، وبما أن أنظمة الدفع الإلكتروني متنوعة وظهرت إلى جانب أنظمة الدفع التقليدي وتكون بديلاً للنقود التقليدية وتتيح أستعمالها في أي وقتٍ كان فأصبح تأثيرها على السيولة يلعب دوراً هاماً واساسياً، ومن هنا تواجه المصارف العديد من التحديات وأهمها تحقيق الاستقرار المالي فالسيولة النقدية بطبيعتها ديون على المصارف واجبة السداد لأن النظام النقدي يقوم على سلامة الودائع وأي خطر يهددها فإنه يهدد النظام النقدي بسبب عدم توافر السيولة النقدية الكافية، لذلك جاءت هذه الدراسة لبيان دور التحول إلى الدفع الإلكتروني في حل أزمات السيولة.

ثانياً مشكلة البحث:

يواجه القطاع المصرفي في سورية العديد من التحديات التي تؤثر على عمل المصارف ووجوب تسديد التزاماتها للمودعين، ومن أهم المعوقات التي تعيق المصارف هي أزمة السيولة والتضخم النقدي ولابد من ايجاد حلول لتسهيل التعاملات بين المصارف وعملائها واعادة ثقة المجتمع بلتوجه إلى المصارف كبديل أفضل من التعاملات النقدية وزيادة المودعين في المصارف السورية، ومن أجل الحد من تفاقم مشكلة نقص السيولة في المصارف لابد من إيجاد حلول سريعة وفعالة كالتوجه للدفع الإلكتروني كبديل للتعاملات النقدية، ومن هنا تم صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- ما دور التحول إلى الدفع الإلكتروني في حل أزمات السيولة في سورية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما دور التحول إلى الدفع الإلكتروني في تعزيز كفاءة المصارف السورية؟
٢. ما دور التحول إلى الدفع الإلكتروني في زيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف في سورية؟
٣. ما دور التحول إلى الدفع الإلكتروني في تسهيل التعاملات المالية بين عملاء المصارف؟

٤. ما دور التحول إلى الدفع الإلكتروني في تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين في سورية؟

ثالثاً أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحديد دور التحول إلى الدفع الإلكتروني في حل أزمات السيولة في سورية من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- **الهدف الرئيسي:**

بيان دور التحول إلى الدفع الإلكتروني في حل أزمات السيولة في سورية.

ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

١. بيان دور التحول إلى الدفع الإلكتروني في تعزيز كفاءة المصارف السورية؟
٢. بيان دور التحول إلى الدفع الإلكتروني في زيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف في سورية؟
٣. بيان دور التحول إلى الدفع الإلكتروني في تسهيل التعاملات المالية بين عملاء المصارف؟
٤. بيان دور التحول إلى الدفع الإلكتروني في تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين في سورية؟

رابعاً أهمية البحث:

تتبع أهمية دراستنا من خلال تركيزها على واحدة من أهم معطيات الثورة التكنولوجية وهي وسائل الدفع الإلكترونية ودراسة واقعها وتطوراتها وأثرها على أداء المصارف السورية لمواجهة مختلف التحديات وخاصة على المدى البعيد.حيث تعد هذه النظم من أهم الأدوات الميسرة للتجارة الإلكترونية لتسهيل إتمام المعاملات التي تتم على المستوى الدولي الأمر الذي ينعكس على أداء المصارف إيجاباً.

خامساً فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية:

لا يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في حل أزمات السيولة في سورية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعيةالآتية:

١. لا يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تعزيز كفاءة المصارف السورية؟

٢. لا يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في زيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف في سورية؟

٣. لا يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تسهيل التعاملات المالية بين عملاء المصارف؟

٤. لا يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين في سورية؟

سادساً منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات والأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة.

سابعاً مجتمع وعينة البحث:

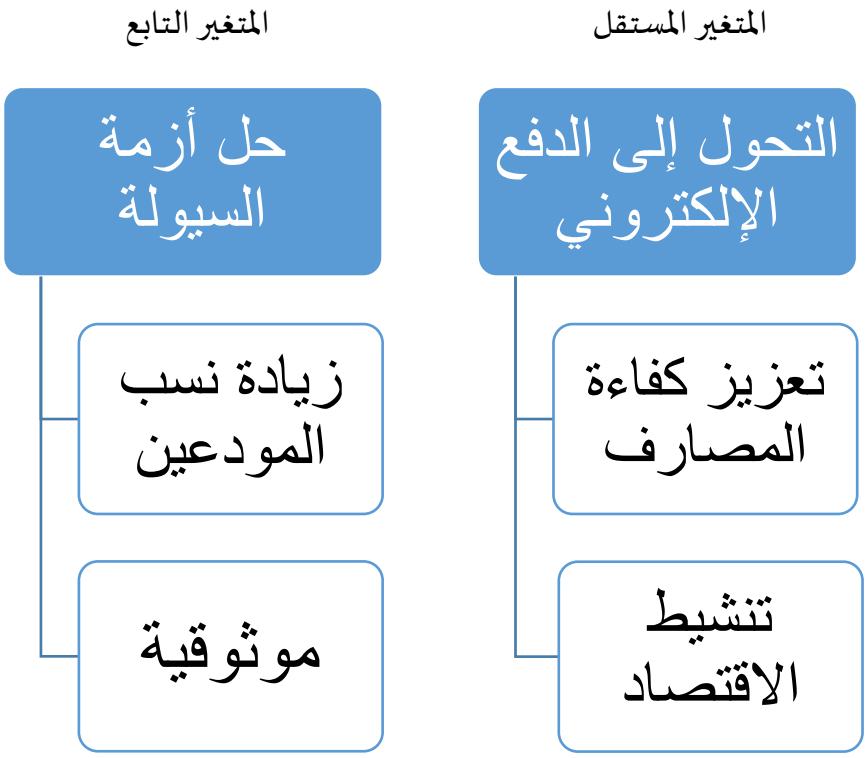
ضم مجتمع الدراسة المصارف الخاصة السورية البالغ عددها 15 مصرف احد عشر مصرفاً تقليدياً(البنك العربي _ سورية، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والخليج، بنك قطر الوطني_ سورية،.....) واربع مصارف اسلامية (البنك الوطني الإسلامي، بنك البركة، بنك الشام، بنك سورية الدولي الإسلامي) وتم أخذ عينة عشوائية من العاملين في مناصب وظيفية محتلفة مدراء رؤساء اقسام موظفين ادارين وتقنيين.

ثامناً متغيرات البحث:

المتغير المستقل: التحول إلى الدفع الإلكتروني

المتغير التابع: حل أزمة السيولة

الشكل رقم (1) أنموذج البحث



تاسعاً الدراسات السابقة:

١. دراسة سليم بن زيد، حليم زيان عبد (2025) "دور وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الذهبية) في تحسين جودة الخدمات المالية الرقمية".

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين جودة الخدمات المالية الرقمية والعلاقة بينها، وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها: وجود علاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني وتحسين جودة الخدمات المالية الرقمية، ووجود تأثير ذو دلالة إحصائية لوسائل الدفع الإلكترونية على تحسين جودة الخدمات المالية الرقمية، وانعدام الأثر لبعد الموقع الإلكتروني، كما دعت الدراسة من خلال التوصيات إلى تحسين وتطوير المواقع الإلكترونية مع مراعاة البساطة والوضوح، وبما يتماشى مع مختلف أصناف المجتمع، إضافة إلى تطوير أنظمة الحماية، والتعاقد مع مختلف الخدمات المقدمة التي يحتاجها العملاء لدمجها ضمن الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية.[١]

[١] سليم بن زيد، حليم زيان عبد، **دور وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الذهبية) في تحسين جودة الخدمات المالية الرقمية** ، كلية العلوم الادارية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 19، العدد 1، 2025.

٢. دراسة عجال وسيلة، زياد محمد (2025)" دور الدفع الإلكتروني في تعزيز التجارة الإلكترونية في الجزائر".

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الإبتكارات الإلكترونية المصرفية، في تعميم الخدمات المالية وتعزيز التجارة الإلكترونية في الجزائر، من خلال دراسة واقع الدفع الإلكتروني ومساهمته في زيادة استخدام التسويق الرقمي، حيث أكدت النتائج أن معظم المؤشرات وبالرغم من تحمنها المستمر، الا انها مازالت تدل على مستوى أقل من المتوسط في حجم المعاملات الالكترونية في الجزائر بسب التأخر في استخدام الدفع الالكتروني وانعدام الثقة في التعامل مع البنوك، تمثلت أهم التوصيات في ضرورة توفير البنية التحتية والقانونية من أجل تطوير الدفع الإلكتروني، والعمل على التثقيف المالي، ومواصلة التزام بالسياسات والإصلاحات التي تهدف إلى تحسين أليات التسويق الإلكتروني وتعزيز التجارة الإلكترونية. من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال مع الوسائل والتطبيقات الرقمية، لإرساء بيئة قائمة على المعرفة في ظل العصر الرقمي.[٢]

٣. دراسة محمد بشير خالد (2025) "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و أثرها على فاعلية إدارة مخاطر السيولة".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على فاعلية إدارة مخاطر السيولة بالمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي، وقد تضمنت الدراسة فرضية رئيسية لتحديد العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مجتمعة كمتغير مستقل وفاعلية إدارة مخاطر السيولة بالمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي كمتغير تابع، من خلال فرضيات فرعية تحدد العلاقة بين قابلية الفهم ، الملائمة، الموثوقية وخاصيتي الثبات والقابلية على المقارنة من جهة وبين فاعلية إدارة المخاطر من جهة أخرى وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين قابلية الفهم، الملائمة، الموثوقية وخاصيتي الثبات والقابلية على المقارنة من جهة وبين فاعلية إدارة المخاطر من جهة أخرى ، حيث تبين إن الخصائص النوعية للمعلومات لمحاسبية تؤثر على فاعلية إدارة مخاطر السيولة، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها؛ ضرورة أن تتصف المعلومات بعدم التكرار والتظليل الذي يمكن أن يؤدي إلى سوء الفهم والعمل على العمل على استخدام معلومات النظام المحاسبي في التنبؤ بالنتائج المترتبة عن اتخاذ القرارات الاستثمارية وتحديد الاحتياجات المالية المستقبلية للمصارف.[٣]

٤. دراسة عازة سالم محمود، (2024) "مدى جدوة وسائل الدفع الإلكتروني كبديل للسيولة النقدية في ظل أزمة السيولة في ليبيا".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدي الجدوي من وسائل الدفع الإلكتروني الملخص:في تغطية أزمة السيولة في ليبيا؛ لتحل محل السيولة في جميع معاملات البيع والشراء والخدمات، التي يحصل عليها العملاء في المنطقة الشرقية في

---

[٢] عجال وسيلة، زياد محمد، **دور الدفع الإلكتروني في تعزيز التجارة الإلكترونية في الجزائر**، المجلة المالية والاسواق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد12، العدد 1، 2025.

[٣] محمد خالد بشير، **الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها على فاعلية إدارة مخاطر السيولة**، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، كلية الاقتصاد ، جامعة صبراتا، ليبيا، المجلد 6، العدد 3، 2025.

ليبيا، وذلك من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة في ليبيا، وتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة وجمع الاستبانة وتحليلها إحصائيا وقد توصلت الدراسة إلى أن وسائل الدفع الإلكتروني ساهمت بشكل جيد في حل أزمة السيولة بالنسبة للعميل في ليبيا.٤

٥. دراسة الهاشمي سالم بلخير، محي الدين غلام الله، 2024، "تبني اساليب الدفع الإلكتروني الحديث كالية لتفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر".

إتسعت مجالات التجارة الإلكترونية فشملت كل مجالات التجارة من بيع وشراء معتمدة في ذلك على وسائل الدفع الإلكترونية التي سهلت عملية المبادلات باختصارها للوقت و التكلفة، وقضت على مشكل نقص السيولة، وقللت مشكل التزوير، فأصبحت محركا للتنمية الاقتصادية، ورغم تفوق الجزائر في تحديث أنظمة الدفع، إلا أن عدم امتلاكها لليد المؤهلة لخلق وتشغيل الأعمال والتجارة الإلكترونية جعلها تتخلف عن الركب، لذا لابد من مواجهة التحديات التي تعيق انتشار وتطور وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.٥

٦. دراسة دويس ليندة، تراس نجية، 2024، "دورأنظمة الدفع الإلكتروني في تحسن أنظمة الاداء المالي".

تهدف الدراسة الى تبيان دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية حيث تم إختيار احد البنوك الجزائرية العمومية و هو البنك الوطني الجزائري، حيث عمدنا الى إبراز الدور الذي تلعبه كل من الموزعات الآلية، الشبابيك الآلية، البطاقات البنكية، واجهزة الدفع الالكتروني في دعم أداء البنك الوطني الجزائري، و لتقييم هذا الاداء تم الاعتماد على جملة من المؤشرات (مؤشر الربحية، مؤشر السيولة، ومؤشر الملاءة) مستعملين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة الى ان أنظمة الدفع الإلكترونية تعزز الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري إيجابيا من خلال زيادة ربحيته، ورفع نسبة السيولة العامة و بذلك تلعب دورا هاما في إدارة سيولته، الا انها اظهرت علاقة عكسية بين مؤشر الملاءة و أنظمة الدفع الإلكترونية، وانتهت الدراسة الى ضرورة الاهتمام بنظم الدفع الالكترونية و تحديث هذه النظم وتطويرها و خلق البيئة القانونية المناسبة لتحقيق درجة امان عالية.٦

---

[٤] عازة سالم محمود، **مدى جدوة وسائل الدفع الإلكتروني كبديل للسيولة النقدية في ظل أزمة السيولة في ليبيا**، كلية الاقتصاد، جامعة بني غازي، ليبيا، المجلد 43، العدد الاول، 2024.

[٥] الهاشمي سالم بلخير، محي الدين غلام الله، **تبني اساليب الدفع الإلكتروني الحديث كالية لتفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر**،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 2024.

[٦] دويس ليندة، تراس نجية، **دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تحسن أنظمة الاداء المالي**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، الجزائر، 2024.

مصطلحات البحث

الدفع الإلكتروني : هو عملية تحويل الأموال أو سداد ثمن السلع والخدمات عبر الإنترنت باستخدام وسائل إلكترونية، مثل البطاقات البنكية (الائتمانية أو المدينة)، المحافظ الرقمية، التحويلات البنكية، أو أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول. تتم هذه العمليات من خلال بوابات دفع آمنة تتيح للمستخدمين إجراء معاملات مالية بسهولة وسرعة دون الحاجة إلى استخدام النقود الورقية أو الذهاب إلى أماكن الدفع التقليدية.

السيولة: هي قدرة الفرد أو المؤسسة على تحويل الأصول إلى نقد بسرعة ودون خسارة كبيرة في القيمة. بعبارة أخرى، هي مدى توفر النقد أو سهولة الحصول عليه لتغطية الالتزامات المالية عند الحاجة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدفع الإلكتروني

تمهيد يعد التحول إلى الدفع الإلكتروني طريقة حديثة أصبح يتعامل معها أغلب دول العالم و المجتمعات في عمليات الشراء ونظرا إلى حداثة وسائل الدفع الإلكتروني، فان الأمر يتطلب بيان ماهية الدفع الإلكتروني، وتعريفه ووسائله وأبرز خصائصه و أنواعه بلاضافة إلى مزاياه و عيوبه كما يجب تصليت الضوء على التحديات التي تواجه الدفع الإلكتروني .

أولاً: ماهيّة الدفع الإلكتروني

تعد وسائل الدفع الإلكتروني إحدى التقنيات الحديثة، التي ستكون بديلاً عن عمليات الدفع التقليدية، التي تعتمد على استخدام تكنولوجيا الإنترنت والإتصالات، مع الأنظمه الذكية ايضاً، وأصبح مصطلح الدفع الإلكتروني حديث الساعة في الآونة الأخيرة فهو يتطور بشكل كبير وملحوظ، وقد اجتاح هذا المجال السوق بشكل كبير بسبب الأمتيازات المبهرة التي تقدمها التجارة الإلكترونية من سهولة وأمان وغيرها من الامتيازات الأخرى،[٧] كما يعد الدفع الإلكتروني الجزء الأهم في محور البنية التحتية المالية ويعد مؤشراً من مؤشرات قياس درجه تطور القطاعات الإقتصادية وتنبثق أهميته كونه من أهم القنوات التي من خلالها يتم نقل الأموال بين المصارف والمؤسسات المالية بدقة وسرعة وكفاءة الذي يسهم في تخفيض تكاليف إجراء عمليات الدفع وانخفاض مخاطر العمليات الغير مؤتمتة وزيادة أعدادها[٨] كما أن نظام الدفع الإلكتروني هو جسر تكنولوجي يعمل على تمكين المعاملات المالية الإلكترونية بين الأفراد والشركات، فبدلاً من اللجوء إلى النقود أو كتابة الشيكات، يمكن للأفراد والمنظمات تحويل الأموال إلكترونيًا بسهولة وببضع نقرات فقط، حيث دعمت التطورات الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة التقدم في الإنترنت والاتصالات القائمة على الهاتف المحمول، إلى توسع القطاع المالي وتنوع الخدمات وتوافر الخدمات المالية الجديدة، وقد سهلت التطورات في التكنولوجيا المالية على المتعاملين التعرف على المنتجات والخدمات المالية الجديدة.[٩]

---

[٧] مرجع سبق ذكره، عازة سالم محمود، 2024، ص 208.

[٨] سبتي جاسم، علا سمير، **نظم الدفع الإلكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 15، العدد 51، 2020، ص 116.

[٩] مرجع سبق ذكره، سليم بن زيد، حليم زيان عبد، 2025،ص 431.

ثانياً: خصائص أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني

يعتبر الدفع الالكتروني من أهم الابتكارات المالية والمصرفية، والتي هي في الأصل عبارة عن منتجات وخدمات تعتمد على التكنولوجيا للرفع من مستوى الخدمات المصرفية،كما هو وسيلة الكترونية بقيمة نقدية مخزونة بشكل إلكتروني مثل بطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، مصادق عليها كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها. حتى تكون في متناول المستخدمين كبديل عن العملات النقدية والورقية.[١٠]

تتميز أنظمة الدفع الإلكتروني بعدة خصائص منها:

الطبيعة الدولية،أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم خاصة أن التجارة تتوسع اقليمياً ودولياً، وبذلك تساعد وسائل الدفع الإلكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل،كما يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية، وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل، ويستخدم الدفع الإلكتروني لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد، حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الإنترنت وفق المعطيات الإلكترونية تسمح بالتصال المباشر بين طرفي العقد، كما يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك، أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم[١١].

توفر وسائل الدفع الإلكتروني مجموعة من الخصائص نذكر منها:[١٢]

١. تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بالطابع الدولي، أي أنها وسيلة للدفع مقبولة في كافة أنحاء العالم، يتم استخدامها لتسوية المعاملات التي تتم الكترونياً في كافة أنحاء العالم.
٢. يتم الدفع الإلكتروني عن طريق النقود الإلكترونية، والتي هي عبارة عن قيمة نقدية مخزنة في بطاقة تحمل ذاكرة رقمية.

---

[١٠] مرجع سبق ذكره، عجال وسيلة، زياد محمد، 2025، ص 447.
[١١] كنّة هبا، **واقع تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها في الأداء المصرفي**، كليّة إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضيّة السوريّة، سورية، 2022، ص 21-22.
[١٢] بلعمري ياسمين ، **دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة8 ماي1945 قالمة، الجزائر،2021، ص 26.

٣. تتيح وسائل الدفع الإلكتروني للأفراد، إمكانية تسوية معاملاتهم رغم التباعد المكاني بينهم، حيث يتم الدفع الكترونيا، عبر شبكة الإنترنت بتبادل المعلومات الإلكترونية بفضل وسائل الإتصال اللاسلكية من خلال إعطاء أمر الدفع وفقا لمعلومات الكترونية تسمح بالإتصال المباشر بين طرفي العقد.

ثالثاً: أنواع الدفع الإلكتروني

تعددت هذه الوسائل الإلكترونية واتخذت أشكالا مختلفة تتلاءم مع طبيعة المعاملات وتسوية المدفوعات حيث كان أول ظهور في شكل بطاقات بنكية ومع التطور في مجال تكنولوجيا الاتصالات أخذت أشكالا جد متطورة ومتنوعة. نتيجة التطورات الحادثة في مجال التجارة الخارجية قامت المصارف باستخدام وسائل دفع الإلكترونية متعددة، واتخذت عدة أنواع والتي تساعد العميل على الإختيار فيما بينها بحسب رغباته وحاجاته التي تؤثر على اختياره بين أنواع وسائل الدفع الإلكترونية العديدة:[١٣]

١. آلات الصراف الذاتي (Automated Teller Machines):

بدأ استخدامها عام ١٩٦٧ بأحد فروع مصرف باركيز بالمملكة المتحدة حيث كانت تسمح فقط بخدمة السحب النقدي وعقب النجاح الذي حققته تلك الآلات تم البدء في التطبيق في الولايات المتحدة بواسطة مصرف فيرست ناشيونال ثم انتشر تطبيقها لتشمل مختلف أنحاء العالم، ويعتمد مفهوم هذه الآلات على وجود اتصال بين الحاسب الرئيسي للمصرف وآلة الصرف بحيث يمكن استقبال بيانات العميل (رقم التعريف الخاص بالعميل، رقم حسابه، رمز الخدمة،.....إلخ) بمجرد قيام العميل بإدخال البطاقة في الآلة لتقوم الآلة بعد ذلك بإعطاء استجابة فورية تتمثل في الخدمات المصرفية المطلوبة (كالسحب النقدي، إيداع الشيكات، كشف الحساب، بيان الأرصدة) كما أضيفت إليها مؤخراً العديد من الخدمات الأخرى المتطورة مثل تحويل الأموال الكترونياً، ولإتمام هذه الأعمال يزود العميل برقم سري للدخول به على الآلة ثم تستجيب الآلة للطلب إذا استخدمت حسب التعليمات بشكل صحيح وفي حالة تكرار الخطأ في إدخال الرقم السري أكثر من مرة أو طلب حركة غير مصرح بها لحامل البطاقة فإنه عادةً ما تقوم الآلة بابتلاع البطاقة.[١٤]

كما تتميز بطاقة الصراف الآلي بعدة مزيا وعيوب سنتطرق لها بما يلي:

---

[١٣] مرجع سبق ذكره، الهاشمي سالم بلخير، محي الدين غلام الله، 2024، ص21.

[١٤] طه، طارق، **إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2002، ص40.

المزايا: [١٥]

• **بالنسبة لحاملها:** تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فورياً بمجرد ذكر رقم البطاقة.

• **بالنسبة للتاجر:** تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق المصرف والشركات المصدرة.

• **بالنسبة لمصدرها:** تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق Bank City أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام ١٩٩١ بلغت ١بليون دولار.

العيوب: [١٦]

• **بالنسبة لحاملها:** من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

•**بالنسبة للتاجر:** إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

•**بالنسبة لمصدرها:** أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون لمستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

٢. المصارف المنزلية (Home Banks):

هي عبارة عن استخدام الحاسب الآلي الشخصي للعميل وربطه مع نظام الحاسب الآلي بالمصرف والذي أصبح يعرف فيما بعد باسم المصارف المنزلية وهو يعتمد على فكرة تحويل البيانات من حاسب العميل إلى حاسب المصرف والعكس،

---

[١٥] د.يوسف حسن يوسف، **البنوك الإلكترونية**، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2012، ص27-28.
[١٦] طه مصطفى كمال، وائل سارة، **الأوراق التجارية وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة**، دار الفكر الجامعي، مصر،2005، ص45،

وأمثلة على ذلك (وسائل الإتصال المستخدمة، الأقمار الصناعية والخطوط الهاتفية) واستناداً على ذلك يعمل الحاسب الشخصي للعميل كمحطة طرفية لاستقبال الخدمات المصرفية المتمثلة في عرض (أرصدة العملاء، طباعة كشوف الحساب، بيان بالشيكات المحصلة) كما يمكن في المقابل إرسال التعليمات الصادرة من العميل للمصرف مثل (تجديد الودائع، وربط ودائع جديدة، التحويل من حساب لآخر، طلب دفتر شيكات) حيث يحصل العميل على المعلومات بواسطة شاشة المعلومات التي تقوم بإرسال تعليماته إلى حاسوب المصرف للإطلاع على حساباته أو التحويل أو دفع الفوائد.[١٧]

٣. نقاط البيع (POS):

هي عبارة عن حواسيب موجودة في المحلات والأسواق والمتاجر الكبرى والتي تكون على اتصال مباشر بالحاسب الآلي للمصرف، حيث تجرى عمليات التحويل وإعادة التحويل عبر شبكة وقنوات الإتصال المختلفة، ومن خلال هذه الوحدات الطرفية يمكن إدخال قيمة مشتريات العميل لتخصم من رصيد حسابه مباشرةً في المصرف وإضافة القيمة إلى حساب المتجر في نفس المصرف. [١٨]

٤. البطاقات الائتمانية(Credit Cards):

تعرف على أنها بطاقات بلاستيكية تمنحها المصارف لعملائها ويتم استخدامها من قبل عملاء المصرف لأغراض الشراء ليتم تسديدها لاحقاً مع السماح له بتاجيل سداد رصيد المدين لفترة معينة مقابل فائدة، وقد كان لظهور هذه البطاقة استجابة طبيعية لطلبات المستهلكين المتنامية للاستفادة من نظم المدفوعات المتقدمة التي تؤمن لها السرعة وسهولة الإستعمال وحماية أموالهم. [١٩]

أنواع البطاقات الائتمانية: [٢٠]

أ- **بطاقة الخصم أو بطاقة الدفع الفوري (Discount Card):**

---

[١٧] يونس عمر بيد الله، **دور أنظمة الدفع الاإلكتروني في تخفيف حدة ازمة السيولة النقدية في ببعض المصارف السودانية**، كلية الدراسات العليا، السودان، 2021، ص 27-28.

[١٨] مرجع سبق ذكره، يونس، 2021، ص28.

[١٩] الحاج ليث محمود أحمد، **نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية عبرا sms ودوره في تحقيق ولاء العملاء في البنوك التجارية الأردنية**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2012، ص 12.

[٢٠] بريكة سعيد، **واقع عمليات الصيرفة وآفاق تطوراتها في الجزائر**، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر،2011،ص39.

هي البطاقة التي تستمد على وجود أرصدة فعلية في صورة حسابات جارية للعميل لدى المصارف لمواجهة المشتريات المتوقعة فعندما يقوم حامل البطاقة بشراء أي خدمة من التجار يقوم التاجر بإرسال مستندات الشراء إلى المصرف الذي يقوم بدوره بالخصم من حساب العميل ومباشرة بالقيمة المستحقة عليه كما يمكن الخصم أيضا بقيمة المسحوبات النقدية من آلات سحب النقود.

ب- بطاقة الخصم الشهري أو الدفع الشهري (Charge Card):

هذا النوع من البطاقات لا يتطلب إصدارها قيام حاملها بالدفع المسبق للمصرف المصدر في صورة حساب جاري وإنما تتم المحاسبة معه شهرياً عن طريق إرسال المصرف كشف حساب يتضمن تفاصيل المبالغ على حامل البطاقة نتيجة مشترياته من السلع والخدمات من التجار وكذلك سحوباته النقدية من آلات السحب النقدي أو المصرف على أن يكون ذلك في حد البطاقة الأقصى.

ت- بطاقة الائتمان المتجدد (Revolving Credit Card):

هي بطاقة تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة وتتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات مع الدفع الآجل لقيمتها ولا يستلزم ذلك بالضرورة وجود مبالغ مالية في حساب العميل في حال استخدامه للبطاقة المصدرة، ومن أشهر أنواع البطاقات الائتمان المتجددة (بطاقة الفيزا وبطاقة ماستر كارد) ولها عدة أنواع منها:

- ✓ بطاقة فضية أو عادية
- ✓ بطاقة ذهبية أو ممتازة

مزايا بطاقات الائتمان: [٢١]

- ✓ تعتبر أداة حقيقية للحصول على القرض
- ✓ لا يشترط لحصولها وجود رصيد دائن بالمصرف
- ✓ يمكن لحاملها شراء احتياجاته بالبطاقة أو برقم الحساب
- ✓ معترف بها على المستوى العالمي

[٢١] مرجع سبق ذكره، يونس، 2021، ص30.

ث- البطاقة الذكية(Smart Card):

واحدة من التكنولوجيا التي تدعم عمليات الدفع الإلكتروني، وهي بطاقات دفع بلاستيكية ولكنها تختلف عن غيرها بوجود شريحة دقيقة مثبتة في البطاقة.[٢٢]

مزايا البطاقة الذكية: [٢٣]

- ✓ السهولة في التعامل
- ✓ القدرة العالية على تخزين المعلومات
- ✓ تقلل فرص التبادل من خلال بيانات أكثر وأدق للعميل
- ✓ سهولة الحصول عليها وذلك من خلال منفذ الصرف الإلكتروني ومركز للبيع التجاري
- ✓ المرونة كونها تلعب دور النقود من مختلف الفئات

الشيكات والتحويلات الإلكترونية:

i. الشيك الإلكتروني (Electronic Check):

يعتبر الشيك أحد أدوات الدفع الإلكتروني المستخدم في القيام بالعمليات التجارية، حيث يُعرف الشيك الإلكتروني على أنه " وثيقة الكترونية تحتوي على البيانات الآتية (رقم الشيك اسم الدافع، حساب الدافع، اسم المصرف، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للدافع).

يتيح الشيك الإلكتروني من خلال موقعه الإلكتروني فرصة كبيرة للعميل للتحكم في دفتر شيكاته الخاص به والحصول على تقارير الكترونية فورية عن حركة حسابه على شبكة المعلومات الدولية.[٢٤]

سمات الشيك الإلكتروني: [٢٥]

- ✓ تصرف الشيكات الإلكترونية في دفع الصفقات الإلكترونية بجميع أنواعها.
- ✓ يتسم بالأمان مقارنة بدفتر الشيكات العادي ولا يختلفان عن بعضهما إذ يحققان الهدف والوظيفة نفسها.

---

[٢٢] الطيطي خضر مصباح، **التجارة الإلكترونية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص138.
[٢٣] مرجع سبق ذكره، يونس، 2021، ص31.
[٢٤] مرجع سبق ذكره، يونس، 2021،ص32.
[٢٥] مرجع سبق ذكره، الطيطي، 2008،ص140.

- ✓ يؤدي إلى تقليل عمليات الاحتيال والنصب اتجاه المصارف والمستفيدين وغيرهم من خلال التأكد من كافة بيانات الشيك لدى نقاط التعامل به ويحمي من التحايل باستخدام شيكات مزورة.
- ✓ يتم تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الإلكترونية خلال ٤٨ ساعة بالمقارنة بالشيكات العادية والتي يتم في وقت أطول من خلال غرفة المقاصة.

ii. التحويلات الإلكترونية (Electronic Transfers):

هي عملية تتم بين حسابين لدى مصرف آخر فيقوم المصرف بخصم مبلغ من الحوالة من حساب الآمر وإضافته إلى حساب المستفيد، أما بالنسبة للتحويل المصرفي الإلكتروني فإنه لا يختلف عما تم ذكره إلا في كون الأمر الذي يصدره العميل يكون وسيلة الكترونية مثل (الإنترنت).[٢٦]

رابعاً: وسائل الدفع الإلكتروني

من وسائل الدفع الإلكتروني:[٢٧]

- **البطاقات الإلكترونية: (Credit Cards):**

هي وسيلة تسمح بالوصول إلى الحسب المصرفي للعميل وسحب الأموال عن طريق جهزة الصراف الآلي أو الدفع للوفاء بالالتزامات ، وهي مقبولة على نطاق واسع كبديل للنقود كما تستطيع أن تؤدي الوظيفتين معاً ،

ومن أهم أنواعها:

١. بطاقة الدفع المسبق(Charge card)
٢. بطاقة الانتمان (Credit card)
٣. بطاقة الخصم الفوري (Debit)

- **المحفظة الإلكترونية (Electronic Wallets):**

[٢٦] مرجع سبق ذكره، الطيطي، 2008،ص144.
[٢٧] مرجع سبق ذكره، عازة سالم محمود، 2024، ص208-209.

وهي محفظة مالية يتم خلقهاوإدارتها إلكترونيا بوسطة شركات لخدمات المالية من أجل العملاء كل على حدة حيث يقوم العميل ابتداء بإيداع مبلغ مالي معين لحسابه في هذه المحفظة، ومن ثم يتم إدارة ونسوية كافة المعاملات المالية التي تخصه الكترونيا ،

- **المو اقع الإلكترونية (Electronic Websites):**

تعد المواقع الإلكترونية من أهم وسائل الدفع الإلكتروني لأنها تلعب دور الوسيط بين الذي يقوم بالشراء والتاجر وتتميز بسهولة شراء أي منتج من خلال الإنترنت.

خامساً: تحديات و مخاطر تطبيق الدفع الإلكتروني

من أهم تحديات ومخاطر تطبيق الدفع الإلكتروني:[٢٨]

- ✓ **الأمان:** تمثل تطبيقات الدفع الإلكتروني والتطبيقات المصرفية الإلكترونية تحدياً أمنياً لأنها تعتمد اعتماداً كبيراً على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الهامة التي تخلق نقاط ضعف في المصارف والمؤسسات المالية التي يحتمل أن تضر الزبائن، إذ يمثل أمن المعلومات، الممارسات والإجراءات والتكنولوجيا المعمول بها والتي تضمن حماية المعلومات من التعديل والتغير العرضي (النزاهة)، والوصول غير المصرح به (السرية)، وأن يتيح بسهولة (الإتاحة) للمستخدمين المصرح لهم عند الطلب، قد لا يحصل نظام الدفع الإلكتروني غير الآمن على ثقة مستخدميه، إذ يتحتم على المصارف أن تفهم المخاوف الأمنية وتعالجها من أجل الاستفادة من إمكانات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في تقديم تطبيقات الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- ✓ **البنية التحتية:** تشكل البنية التحتية المناسبة للدفع الإلكتروني تحدياً، ولضمان نجاح الدفع الإلكتروني، هناك حاجة إلى بنية تحتية موثوقة وفعالة من حيث التكلفة يمكن الوصول إليها من قبل غالبية السكان، وتشمل البنية التحتية للإتصالات المدفوعات الإلكترونية شبكة الكمبيوتر مثل الإنترنت والشبكة المستخدمة للهاتف المحمول، بالإضافة إلى ذلك تحتاج إلى أتمتة الأنشطة والعمليات المصرفية، وتعد الشبكة التي تربط المصارف والمؤسسات المالية الأخرى للمقاصة وتأكيد الدفع شرطاً أساسياً لأنظمة الدفع الإلكترونية.

[٢٨] مرجع سبق ذكره، جاسم، 2020، ص118.

- ✓ **التحديات القانونية والتنظيمية:** تعد مجموعة القوانين والقواعد واللوائح الأخرى الوطنية أو الإقليمية أو الدولية من المتطلبات المهمة للتنفيذ الناجح لأنظمة الدفع الإلكتروني، وتشمل قواعد غسل الأموال، والإشراف على المصارف التجارية من قبل السلطات الإشرافية، ومراقبة نظام الدفع من قبل المصارف المركزية، وحماية الزبائن والبيانات، وقضايا التعاون والمنافسة، وتثير الطبيعة الافتراضية والعالمية للدفع الإلكتروني أسئلة قانونية مثل تحديد الإختصاص القضائي والقوانين المعمول بها في القضايا المتنازع عليها وصلاحية العقود الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.
- ✓ **التحديات الإجتماعية والثقافية:** يؤدي الإختلاف في المستوى الثقافي والإجتماعي والتعليمي للزبائن إلى تأخر تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، إن اطمئنان الزبائن وثقتهم بأنظمة الدفع التقليدية جعلتهم أقل تقبلاً لتقنيات جديدة للدفع، إذ تتطلب أنظمة الدفع الحديثة وقتاً، لأجل كسب ثقة الناس، حتى لو كانت أسهل وأرخص من الأساليب النقدية.

سادساً: مزايا وعيوب تطبيق الدفع الإلكتروني

من أهم مزايا وعيوب نظم الدفع الإلكتروني:

- **مزايا نظم الدفع الإلكتروني:** تحقق نظم الدفع الإلكترونية لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الإئتمان المجاني لفترة محددة، كما تمكنه من إتمام صفقاته فورياً بمجرد ذكر رقم البطاقة، وتعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة، ويستفيد المصرف من خلالها في تعزيز الأرباح والفوائد والرسومات والغرامات، كما أنه من أهم المزايا التي تحققها أنظمة الدفع الإلكتروني ميزة الخفض الكبير في التكاليف، فبعد أن كان البنك يقوم بتخصيص الكثير من الأموال لفتح فروع جديدة له في كافة المناطق في محاولة منه للتقرب للعملاء ، أصبح البنك الإلكتروني في منتهى القرب من العملاء، بحيث أصبح أقرب من أقرب فرع لأي بنك تقليدي، وفي نفس الوقت يقوم بكافة الخدمات التي يقوم بتوفير ها البنك التقليدي العادي، وعليه تم تخفيض تكاليف كثيرة من الأموال والأيدي العاملة والأجهزة وخلافه كان يتكبدها البنك التقليدي في إنشاء الفروع الجديدة، وبالنسبة للاقتصاد الوطني فمن البديهي أن نقول أن البطاقات الدولية أصبحت استثمار أضخماً للشركات التي تصدرها ومن ثم أصبح بإمكان

الدول التي تحتضن هذه الشركات اقتسام الأرباح الضخمة التي تدرها هذه الشركات عن طريق الضرائب المفروضة على أرباح هذه الشركات، ومن ناحية أخرى فإن استخدام البطاقات الإنتمانية قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية إلى جانب اخر ، فإن مراقبة التزوير انتقلت إلى الشركات المصدرة لهذه البطاقات ومنه اقتسمت مسؤولية الحماية والمراقبة معه فضلا عن ذلك، استخدام هذه البطاقات يقلل من التسرب النقدي خارج النظام البنكي مما يعني أن السلطات تستطيع التحكم في المتغيرات النقدية وقدرة البنوك التجارية على تقديم قروض أكبر وهو ما يعني كفاءة السياسة النقدية التوسعية.[٢٩]

- **عيوب نظم الدفع الإلكتروتي** : من المخاطر الناجمة على استخدام هذه الوسائل زيادة الافتراض والانفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء، وأهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم
- وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها، إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه او عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضيع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.[٣٠]
- **مقارنة بين الدفع الإلكتروني والدفع التقليدي:**

[٢٩] مرجع سبق ذكره، كنة هبا، 2022، ص26.
[٣٠] مرجع سبق ذكره، دويس ليندة، تراس نجية، 2024، ص14.

الدفع الإلكتروني	الدفع التقليدي	الميزات
الدفع الإلكتروني يستخدم تقنيات التشفير والمصادقة لحماية المعلومات المالية وتقليل مخاطر الاحتيال . تتم عمليات نقل الأموال بشكل الكتروني ومشفر بحيث لا يشكل اي خطر. يتم تخزين النقود والودائع في خزائن و قاصات المصارف التي تتخذ كافة وسائل الأمان في التخزين.	التعامل بلدفع التقليدي وحمل النقود يزيد من خطر السرقة والضياع وقد يحمل النقد أو الشيكات مخاطر التزوير. تعد عمليات تخزين ونقل الأموال لإتمام التعاملات النفدية مرتفعة المخاطر لما قد تتعرض لحوادث مثل(السطو المسلح، حوادث السير، الحرائق،...).	الأمان
يتطلب التعامل بلدفع الإلكتروني الوصول إلى الإنترنت. يتطلب التعامل بلدفع الإلكتروني وجود حساب مصرفي أو محافظ وبطاقات الكترونية يتم اجراء الدفع و الإستلام و التحويل بشكل فوري من إي مكان وإي وقت في العالم.	يتطلب وجود كافة الاطراف (المشتري، البائع،....) في نفس المكان لإتمام عملية الدفع كما يتطلب حمل كافة النقود اللازمة لإتمام العملية وهذه تعد مشكلة وخاصة في حالات التضخم. تتطلب حالات الدفع التقليدي وقت في عملية نقل الأموال بين الاطراف المستفيدة.	سهولة التعامل
تتطلب عمليات نقل وتخزين الأموال مصاريف بسيطة(عمولات،..).	قد تتطلب عمليات نقل و تخزين الأموال بين الأطراف المستفيدة تكاليف إضافية عالية .	التكاليف
سهولة التتبع المعالمات وتحليل البيانات و السجلات المالية بلإضافة لتوثيق المعاملات. الحد من عمليات غسل الأموال.	قد يكون تتبع المدفوعات النقدية وحفظ السجلات ورقياً صعب	التتبع والأرشفة
يتطلب وجود بنية تحتية تكنلوجية وإتصال بلإنترنت قوي.	لا يتطلب الوصول إلى الإنترنت.	متطلبات التكنلوجيا والأنترنت

المصدر: اعداد الباحث.

الفصل الثاني: السيولة المصرفية

اولاً: مفهوم او ماهية او تعريف السيولة

السيولة بمفهومها العام هي مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقد تمكن المصرف من مواجهة التزاماته المستحقة في مواعيدها دون تأخير، تتعرض المصارف للعديد من المخاطر التي تؤثر في أعمالها، أبرزها خطر السيولة الذي يمثل التحدي الأكبر أمام المصارف، لما له من تأثير على سمعتها واستمراريتها ونموها في السوق المصرفي، حيث يتمثل في عدم قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها دون تكبد خسائر كبيرة أو وجود قيود على قيام المصرف بالتصرف ببعض موجوداته، أو إمكانية القيام بذلك ولكن بأسعار تقل بشكل كبير عن قيمة شرائها (أي تكبد خسائر رأسمالية)، كما يعبّر عن عدم قدرة المصرف على تأدية التزاماته المستحقة عند الطلب نظراً لعدم كفاية السيولة بسبب السحوبات المفاجئة والعالية،[٣١]وإن مفهوم السيولة وأهميته في إدارة الأموال هو جانب حاسم يجب على المصارف فهمه لضمان سلاسة عملياتها واستقرارها المالي، وتشير السيولة إلى قدرة المصرف على تلبية التزاماتها القصيرة الأمد بسهولة وكفاءة، بمعنى آخر، إنها قدرة المصرف على تحويل أصولها إلى نقد بدون تكبد خسائر كبيرة أو تأخيرات. وتوفر معدلات السيولة، مثل معدل السيولة لحالي ومعدل السيولة السريع ومعدل السيولة النقدية، قياسًا كميًا لوضع السيولة لدى المصرف وقدرتها على سداد التزاماتها القصيرة الأجل، تساعد هذه المعدلات المستثمرين والدائنين والمحللين الماليين على تقييم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل وتحديد قدرتها على تحمل التحديات المالية.[٣٢]

ثانياً: أهمية وأهداف السيولة

أ- أهمية السيولة:

إن أهمية السيولة في البنك مهمة لتلبية مطالب السحب اليومية والسحوبات غير المتوقعة، والتغييرات في رصيد حساب الودائع. في الواقع، تعكس السيولة والأصول السائلة للبنك قدرته على تلبية التزاماته عند استحقاقها، إدارة مخاطر السيولة والتمويل مهمة لضمان قدرة البنوك على تحمل أي نوع من أزمات السيولة، السيولة هي أيضاً مخاطرة باقية تستمر بعد إستراتيجيات إدارة المخاطر الأخرى. ومن المعروف أيضاً أن سياسة السيولة المصممة بشكل جيد أمر بالغ

[٣١] الملا رحاب حمزة، **أثر مخاطر السيولة على كفاية رأس مال المصارف الإسلامية السورية**، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سورية، المجلد 40، العدد 2، 2024، ص6.

[٣٢] كريم محمد، **تحليل تأثير سياسات السيولة على الأداء المالي في ظل الظروف الإقتصادية الحالية في المصارف التجارية**، مجلة اليرموك،جامعة الموصل، كلية الإقتصاد، 2024، ص204.

الأهمية للسيطرة على مخاطر البنك وتحسين العمليات، من ناحية أخرى تساعد سياسات لسيولة العاملين وصانعي السياسات في فهم أن مستويات السيولة تعكس بشكل أساسي العدم اليقين المالي المحتمل وميول البنك للمخاطر في ظروف السوق. السيولة الزائدة في البنك ونقص الأصول السائلة يشيران إلى مخاطرة محتملة في الأزمات المالية،[٣٣] تعتبر السيولة ذات أهمية خاصة للمصارف لا سيما بالمقارنة مع الوحدات غير المالية حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى المصرف ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التبوء بحجم وتدفق انسياب مصرف الأموال النقدية خارج المصرف مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الإنسياب فتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة إحتياجات عملائها، فتتلخص مهام السيولة المصرفية في تهيئة الأموال السائلة وشبه السائلة سواء منها الموجودة تحت اليد أو تهيئتها عن طريق الإقتراض بكلفة مقبولة لغرض تلبية الإحتياجات النقدية عند نشوئها وأن الاستخدام الشائع لأموال المصرف السائلة هو لتغطية سحب الإيداعات وتلبية طلبات أو قروض وتحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة الإلتزامات المالية المتمثلة بسحوبات المودعين وطلبات القروض للمستثمرين ورجال الأعمال، وحيث أن مثل هذه الإحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلبات.[٣٤]

ب- أهداف السيولة:

إن إدارة البنك تهدف الى تحقيق ما يلي:[٣٥]

١) توفير نسبة الإحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية هوذلك استجابة لقانون تنظيم البنوك والإنتمان وإلا تعرض للعقوبات من جانب البنك المركزي ، والتي تصل إلى حد منع البنك من التوسع في التوظيف بمنح قروض جديدة حتى تستوفي النسبة المطلوبة.

٢) إشباع حاجات الإقراض وتذيذبات الودائع وذلك سواء كانت حاجات الإقراض موسمية أو غير متوقعة، أو كانت الودائع غير مستقرة ومتقلبة.

---

[٣٣] مرجع سبق ذكره، كريم محمد، 2024، ص204.
[٣٤] إحلاسة نصر رمضان، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**،الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2013، ص40.
[٣٥] قواسي عبد الغني، **تجديد السيولة في البنوك التجارية**،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2014، ص 40.

٣) اقتناص الفرص المربحة غير المتوقعة والتي تسح بشكل فجائي ودون توقعات مسبقة، وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة توافر السيولة الكافية لاستغلالها ساء كان ذلك من خلال حاجة عميل البنك إلى قروض، أو من خلال فرص استثمارية مواتية تحتاج الى تمويل فردي.

٤) مواجهة الظروف الطارئة غبر المتوقعة وغير الواردة في الخطة، حيث نجد أنه رغم وجود خطط للسيولة إلاّ أن البنك قد يواجه بظروف طارئة تدعوا إلى وجود تدفقات نقدية خارجة، مثلما هو الحال عند وقرع اضطراب أو تصفية نشاط هام في المنطقة التي يعمل فيها البنك.

٥) تمويل النمو في الأصول في ظل الحالات المتوقعة دون قيود أو عوائق ناتجة عن الافتقار إلى الأموال.

ثالثاً: مكونات او أنواع السيولة

❖ مكونات السيولة:

تتكون السيولة من:[٣٦]

أ- السيولة التقدية :

وهي تلك الموجودات النقدية التي تمتلكها المصارف التجارية دون أن تكسب منما عائداً، وتتالف هذه لاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد عن أربعة مكونات هي:

- النقد بالعملة المحلية والجلبية في البنك (الصندوق) :

ويشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكنها من مواجبة التزاماتها المصرفية تجاه الأخرين ، إن السبب في ذلك يعود الى أن هذا الرصيد لا يدر أي عوائد . كما أنه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل وقد يتعرض إلى لسرقة من الخارج ، خاصة في المناطق غير الأمنة .

- الودائع النقدية لدى المصرف المركزي :

تنص التشريعات الحديثة على التزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة من أموالها في صورة نقد سائل لدى المصرف المركزي . والتي تعرف بنسية الاحتياطي القائوني . والمصرف المركزي لا يدفع أية قوائد على نسبة الاحتياطي القانوني

[٣٦] الباوندي عبد السلام علي عمران، **دور استخدام بطاقة الدفع الإلكتروني في الحد من تفاقم أزمة السيولة بالمصارف التجارية الليبيا**، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد، ليبيا، 2017،ص106.

الذي تودعه المصارف التجارية لديه ولكن إذا زادت نسية الإيداع عن النسبة المقررة التي صت علىها القوانين ، فان المصرف المركزي يدفع على هذه النسية الزائدة لديه .

- الودائع النقدية لدى المصارف المحلية :

وهى الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديوان ، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها.

- الصكوك تحت التحصيل :

وهى سكوك مقدمة من عملاء المصرف لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالمصرف وتحدد المصارف نسبة من هذه الصكوك لتدخل تحت نطاق السيولة وفقا للخبرة السابقة .

- الودائع لدى المصارف التجارية الأجنبية في الخارج :

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها القائمة الاخرى

ب- السيولة شبه النقدية :

وهى الأصول التي يمكن للمصرف التصرف بها عند الضرورة من خلال بيعها أو رهنها مثل أذونات الخزينة ، الكمبيالات المخصومة ، أي أوراق مالية أخرى كالأسهم والسندات ، وعادة ما يتم اللجوء إلى السيولة شبا التقدية عند استنفاد الأصول النقدية أو عدم كفايتها لتغطية التزامات البنك .

أثاراتخفاض السيولة في المصارف التجارية :

ينشأ العجز النقدي في المصارف التجارية بسيب زيادة التدفقات الخارجة وانخفاض التدفقات النقدية لداخلة ، ويترتب على هذا العجز أثار سلبية أهمها ما يلي :

١) الإساءة إلى سمعة المصرف.

٢) ضياع فرص استثمار من المصرف

٣) اضطرار المصرف إلى التصرف في مشروعات استثمارية قائمة قبل أجاليا مما يؤدى إلى حدوث خسارة.

٤) حدوث ارتباك معنوي لدى إدارة المصرف مما يجعل هناك تردد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الإدارية .

❖ أنواع السيولة:

من أنواع السيولة:[٣٧]

السيولة القانونية:

تحرص الدولة على توفير عنصري الإطمئنان والثقة في المصارف من خلال تدخل المصرف المركزي، يفرض المصرف المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها المصارف التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا إنخفضت تلك النسبة عما هو مقرر .

السيولة الإضافية:

تحرص المصارف التجارية على نسبة سيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها، وهذه السيولة لغرض تدعيم الثقة لدى العملاء واستغلال أي فرص جديدة تدر عائداً أعلى من الفرص الحالية.

السيولة الاحتياطية:

تتمثل في الأصول القابلة للرهن لدى المصرف المركزي والذي يقدم للمصارف التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة عند الضرورة، تكون هذه التسهيلات نظير رهن المصارف التجارية لبعض أصولها المضمونة مثل الكمبيالات الجديدة المخصومة، الأوراق المالية الممتازة التي يحددها المصرف المركزي.

رابعاً: أسباب أزمة السيولة

من أهم الأسباب المودية لأزمة السيولة :[٣٨]

١) عدم وجود سياسات اقتصادية وإدارية، وضريبية، ونقدية، ومصرفية، أو وجودها بشكل خاطئ، وبعبارة أخرى سوء الادارة والتخطيط المالي.

٢) عدم رعاية فقه الأولويات والموازنات المطلوبة للإقراض والتمويل والائتمان، والتحصيل، والإنفاق والموارد.

٣) عدم وجود سياسة استراتيجية واضحة المعالم والخطوات العملية للدولة او المؤسسة

٤) الاقراض بالفائدة ولا سيما بالفائدة الكبيرة التي هي عبئ على الانتاج والمستهلك ، بدل المشاركات في الغرم والغنم، بالإضافة الى التوسع في الإقراض ولو كان بدون فائدة، أو في زيادة أعباء الديون ولو كانت عن طريق تمويل مشروع.

٥) انتشار الفساد المالي والاداري والسياسي بسبب ضعف الوازع الدينى والأخلاقي بين رجال الاعمال و المقترضين.

---

[٣٧] فلاح حسين، الدوري مؤيد عبد الرحمن، **أدارة البنوك مدخل كمي وأستراتيجي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2002، ص95.

[٣٨] مروان نايلي، **دور وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة في البنوك التجارية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2021، ص10-11.

٦) سياسات الإغراق والاحتكار من قبل الدول والشركات الأجنبية.

٧) هروب الأموال النقدية الى المخارج لأي سبب كان ، ولاسيما من المقترضين ، او المتمولين الذين قد يهربون معها ايضا الى الخارج.

٨) التضخم للعملة مما يقود الى ارتفاع الاسعار فوق العادة مما يقلل من الطلب عليها.

٩) ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع مثل الزيت والسكر، مما جعل المواطن بين نارين، ارتفاع هذه الأسعار من جهة مما أضر كثيرًا بقدرته الشرائية، والنقص الحاد في السيولة النقدية في مكاتب البريد والوكالات البنكية من جهة أخرى، ثما جعله غير قاد على الوفاء بمتطلبات أسرته المعيشية، أي بعبارة أخرى أصبح الموالن بين مطرقة غلاء الأسعار وسندان نقص السيولة النقدية.

١٠) انهيار الثقة في المؤسسات المالية والبريد لدى المواطن .

١١) وقد تحدث أزمات السيولة بصفة عامة يسبب سياسات اقتصادية غير ملائمة، مثل السياسات الانكماشية الجائرة التي تمتص السيولة من الأسواق بحجة تحقيق التوازن المالي والنقدي وتخفيض معدلات التضخم وعجز الموازن.

خامساً: مخاطر السيولة

تعد مخاطر السيولة إحدى أهم المخاطر التي تواجه المصارف لأنها ترتبط ارتباطا مباشراً بعمل المصارف ومصدراً للهشاشة المصرفية التي تسبب فشل المصارف، يميز بين مفهومي السيولة ومخاطر السيولة، فالسيولة تتعلق بتسوية المصرف للالتزامات بشكل فوري، وهي في الأساس مفهوم ثنائي أي يستطيع المصرف تسوية الالتزامات أو لا يستطيع، وترتبط السيولة بنقطة زمنية معينة. أما مخاطر لسيولة فتأخذ عدداً لا نهائياً من القيم لأنها تتعلق بتوزيع النتائج المستقبلية، وتتطلع دائماً إلى الأمام، ويتم قياسها على أفق محدد، فالمصرف يواجه مخاطر السيولة عندما لا يكون قادرا على تسوية التزاماته، وسيصبح من الناحية القانونية في حالة تخلف عن لسداد ويشير إلى أن مخاطر السيولة هي احتمال أن يصبح المصرف خلال فترة زمنية منظورة ومعينة غير قادرعلى تسوية التزمات. أن مخاطر السيولة هي نتاج عدم قدرة المصارف على موازن موجوداتها ومطلوباتها وبشكل خاص بسبب عدم التطابق بين الودائع التي يحصلها المصرف والتمويل الذي يقدمه للمقترضين، وعندما تكون المصارف ذات سيولة هيكلية هشة فإنها معرضة للفشل خاصة أثناء الأزمات ، لذلك تتبنى الدراسات السابقة الفجواتِ كمقياس رئيس لمخاطر السيولة.[٣٩]

[٣٩] القمحة رغد مامون الشلبي مطيع اسعد، **اثر المخاطر السيولة المصرفية في الهشاشة المصرفية دراسة تطبيقة على المصارف الخاصة التقليدية في سوريا**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سورية، المجلة 40، العدد4، 2024، ص8.

تنشأ مخاطر السيولة من عدة مصادر مختلفة، فعلى سبيل المثال هذه المخاطر قد تنشأ من جانب الالتزامات أو من جانب الأصول أو من البنود خارج أو من خلال المزج بينهم، ويمكن توضيح هذه الأسباب على النحو الأتي:[٤٠]

١. **مخاطر السيولة من جانب الخصوم:** فعلى سبيل المثال قد يتعرض المصرف إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين، الأمر الذي يجعل المصرف مضطرا إلى توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير، أو عن طريق بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ.
٢. **مخاطر السيولة من جانب الأصول:** ويحدث ذلك عندما يواجه المصرف صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة.
٣. **السيولة من جانب البنود خارج الميزانية:** ويحدث ذلك عندما يتم السحب بصورة أكبر عن المقدر من الحدود الانتمانية التي سبق أن وافق عليها المصرف، ما يتطلب أن يقترض المصرف أموالًا إضافية.

هنالك عدة أسباب أخرى، يمكن توضيحها فيما يأتي:

- في حالة عدم التوازن بين نمو التزامات المصرف، وأعباء خدماته.
- عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق، ويرجع ذلك لضعف تخطيط السيولة.
- صعوبة تحويل الأصول إلى سيولة، وذلك بسبب سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة.
- تحول بعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية بشكل مفاجئ.
- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

سادساً: تأثير الظروف الإقتصادية على السيولة

أن البنوك تعتمد بشكل كبير على الودائع لتقديم القروض وتواجه فقط مستويات منخفضة من السيولة عندما يتم سداد القروض، مما يسبب تأثيراً سلبيًا على الدخل . ومع ذلك، خلال فترات الانكماش الاقتصادي وخصوصاً عندما ينخفض دخل الجمهور، يحدث انخفاض في تدفق الودائع، يلجأ غالبية المودعين ثم إلى سحب ودائعهم، دون الإهتمام بأي مبالغ ضئيلة من الفائدة التي قد يحققونها، نظراً لعدم ثقتهم في قدرة البنوك على الحفاظ على أموالهم بأمان، نتيجة لذلك تواجه البنوك انخفاضا في السيولة وتضطر إلى استدعاء القروض لتمويل هذه السحوبات، وهذا لا يؤدي فقط إلى زيادة الإفلاسات ولكنه يظهر أيضا مدى تأثر سيولة البنوك بالظروف الاقتصادية. من الأساسي أن ندرك وجود علاقة قوية بين أصول البنك ونمو الاقتصاد في البلد، وخلال الفترات الاقتصادية المزدهرة، عندما تكون هناك توقعات معقولة بزيادات في دخل الجمهور ، يميل الطلب على القروض إلى الارتفاع ويمكن للبنوك بالتالي تراكم محفظة أصول متنوعة أكثر ، وذلك لأنها قد تتمكن من تقديم المزيد من القروض ولديها فرص استثمار أكثر جاذبية من أجل الحصول على عوائد أعلى على احتياطياتها النقدية الزائدة التي لم تقدم حتى الآن كقروض. ومن ناحية أخرى، خلال الانكماش

[٤٠] مرجع سبق ذكره، محمد خالد بشير، 2025، ص207.

الاقتصادي عندما يهدف الأفراد والمصارف إلى تقليل المخاطر والتعرض المالي، تواجه البنوك انخفاضا في السيولة نتيجة لانخفاض الطلب على القروض. ويزيد هذا من القروض الغير مجدية عندما يتخلف العملاء عن السداد بسبب بطء الأعمال التجارية للشركات أو فقدان الوظائف من قبل الأفراد، مما ينفذ من احتياطيات البنوك النقدية ويستلزم منها التخلص من الأصول مثل المنازل التي تلقت كضمان لمحاولة تعزيز دخلها. تهدف التحليلات إلى إظهار مدى تسبب أزمة السيولة الحالية في نقص الطلب على الانتمان أو ما إذا كان يمكن أن يكون قد تسبب من قبل البنوك التي تفتقر إلى تنويع الأصول وبالتالي تكون مستويات عالية من عدم السيولة، تعتمد البنوك بشكل كبير على الودائع لتقديم القروض، وتواجه تحديات عدم استقرار تدفق الودائع خلال فترات الإنكماش الاقتصادي، حيث ينخفض الطلب على الودائع ويزداد السحب بسبب عدم الثقة في قدرة البنوك على الحفاظ على الأموال بأمان، هذا يؤدي إلى نقص في السيولة واستدعاء القروض لتمويل السحوبات، مما يمكن أن يزيد من الإفلاسات، على الجانب الآخر خلال الفترات الاقتصادية المزدهرة، يزيد الطلب على القروض وتتراكم محفظة الأصول لدى البنوك، مما يمنحها فرصاً لتحقيق يه عوائد أعلى. وأثناء الانكماش الاقتصادي، يتجه الأفراد والمصارف إلى تقليل المخاطر المالية، مما يؤدي إلى انخفاض في السيولة وزيادة القروض إل الغير مجدية، ويستدعي ذلك التخلص من الأصول لتعزيز الدخل.[٤١]

سابعاً: مظاهر وحلول أزمة السيولة

وفي مايلي أبرز مظاهر أزمة السيولة:[٤٢]

١- انهيار قيمة العملة المحلية بحيث تعجز النقود عن شراء السلع والخدمات المعروضة في الأسواق المحلية والعالمية، بما يؤدى إلى فقدان الثقة في تلك العملة والمسارعة نحو الجودة بحددا من قبل المستهلكين هذه المرة، بحيث يتم التعجيل بشراء السلع غير المطلوبة الآن، واقتناص كل فرصة لفترات الخصومات والتحفيضات لشراء سلع غير مطلوبة بشكل ملّح، بغرض تخزين القيمة فيها، والمسارعة إلى تحويل أي فائض من المدخرات إلى أوعية آمنة مثل الذهب والعقار والعملات الصعبة (باعتبارهم مستثمرين هذا الفائض) :

٢ - تسجيل اكتظاظاً كبيراً وطوابير أمام الشبابيك في عدد من الولايات في الوطن منها، ووقوع في كثير من الأحيان مشادات وفوضى على مستوى هذه المكاتب البريدية والبنكي :

٣- التذمر الكبير في أوساط زبائن البنوك والمؤسسات المالية، مما تسبب في شل عديد من المراكز البريدية

[٤١] مرجع سبق ذكره، كريم محمد، 2024، ص206.
[٤٢] مرجع سبق ذكره، مروان نايلي، 2021، ص13-14.

الفرعية، خاصة في الولايات الحدودية أو الولايات التي تحوي مناطق عسكرية،

٤ - اضطرار الزبائن إلى الاصطفاف منذ الساعة السادسة والنصف صباحا أمام هذه المكاتب حتى يتمكنوا من استخراج بعض أموالهم من في ختلف القطاعات: الصحة، التربية، البريد والمواصلات، المتقاعدين، الجماعات المحلية، التكوين المهني، التعليم العالي : أزمة حادة في السيولة النقدية لدرجة أن أحور العمال والموظفين لا يستطيعون سحبها، وفي أحسن الأحوال يسمح لهم يسحب مبالغ بسيطة!

٥- في كثير من الأحيان الموزعات الآلية للنقود معطّلة، وفي أحسن الظروف فارغة من الأموال، وتم تقنين سحب الأموال.

من حلول أزمة السيولة:[٤٣]

تكثيف وفرض التعامل بالصكوك البريدية والبنكية والبطاقات البريدية المصرفية لما له من فائدة من الناحية الأمنية قبل تعميم الدفع الالكتروني بالبطاقة البنكية، وتكثيف عمليات المقاصة اللحظية مستقبلا.

١- إجبارية الدفع الالي باستعمال الصكوك: بعد انخفاض السيولة في النظام الرسمي أكدت وزارة المالية في عديد من المرات أنه سيقوم المتعامل الاقتصادي بالدفع الالي باستعمال لصكوك في إطار التعاملات المالية، وهي تخص العقارات التي تزيد عن ٥ ملايين دينار والسيارات التي تفوق مليون دينار جزائري، كما يلزم القانون استعمال الوسائل البنكية في التعاملات التي تفوق قيمتها مليون دينار فيما يخص بيع وشراء الجواهر والتحف القديمة والأعمال الفنية والأثاث القديم والمبيعات والمعروضات للمزادلعلني، بالإضافة لتسديد الديون والمستحقات المالية، كما يلزم الإدارات العمومية والحيئات الرسمية والمؤسسات العمومية والخاصة بقبول وسائل الدفع البنكية، إضافة إلى الأمر من وزارة المالية للبنوك الذي يقر يقبول كل الأموال خارج المنظومة، إضافة الى إطلاق الحكومة للقرض المستندي الذي أطلقت عليه وزارة المالية اسم"القرض الوطني للنمو الاقتصادي" لاستعادة الأموال والسبولة التي تستغل خارج القطاع الرسمي وإعطائها الصفة القانونية.

٢- تعميم استخدام البطاقة البنكية والبريدية: إن عمليات تداول السيولة خارج البنوك ماتزال مستمرة خلال هاته السنوات وبوتيرة متزايدة، ما يتستحب في تراجع سرعة تداول النقود في السوق المالي والنقدي، حيث تتأخر المبالغ التي يتم سحبها من طرف البنوك والمؤسسات المالية في العودة إليها، ويبقى الحل الذي نراه نحن هو ضرورة تبني أنظمة دفع الكترونية مع تعميم استخدام البطاقة البنكية في الدفع الإلكتروني وجعل بطاقات السحب البريدية

[٤٣] مرجع سبق ذكره، مروان نايلي، 2021، ص14-15.

بطاقات دفع في الأجل القصير بمختلف أشكاله وأنواعه والياته وختلف وسائل الدفع الالكترونية التي عمل على التقليل من حرجة الأموال وسرعة دوران النقود بين الافراد والمؤسسات المالية والاقتصادية في الاقتصاد.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: أداة الدراسة

تناولت الدراسة تحليل آراء عينة الدراسة وذلك من خلال تحليل استبانة تم توزيعها الكترونياً على العاملين في المصارف السورية وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة الصالحة للتحليل (١٠٧) استبانة تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار الخامس والعشرون وعند مستوى دلالة ٠,٠٥. تم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية والاختبارات التي تلائم فرضيات الدراسة وتخدم أهدافها، وهي التكرارات والنسب المئوية، وعرض الاحصاءات الوصفية باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي البسيط.

ثانياً: تصميم الاستبانة

صممت الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي (٥) موافق بشدة، (٤) موافق، (٣) محايد، (٢) غير موافق، (١) غير موافق بشدة، وذلك في قسمين أساسيين: القسم الأول: مُخصص للأسئلة العامة ويشمل المعلومات الشخصية عن أفراد عينة البحث، وهي: المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل، الموقع الوظيفي، وقد ضم القسم الثاني متغيرات الدراسة.

١- **المتغير المستقل:** التحول إلى الدفع الإلكتروني: بواقع (٧) عبارات.

٢- **المتغير التابع:**

أ- كفاءة المصارف: بواقع (١٠) عبارات.

ب- موثوقية التعامل مع المصارف (زيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف): بواقع (١٠) عبارات.

ت- تسهيل التعاملات المالية بين عملاء المصارف: بواقع (١٠) عبارات.

ث- تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين: بواقع (٩) عبارات.

ثالثاً: اختبار ثبات الاستبانة

تم اختبار ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha وذلك لقياس الاتساق الداخلي بين عباراتها.

الجدول رقم (١) نتائج اختبار Cronbach's Alpha

المحور	اختبار الثبات معامل ألفا كرونباخ
التحول إلى الدفع الإلكتروني	٠,٨٩٨
كفاءة المصارف	٠,٨٢٢
موثوقية التعامل مع المصارف	٠,٨٠٥
تسهيل التعاملات المالية بين عملاء المصارف	٠,٨٤٦
تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين	٠,٨٩٦

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss.

يوضح الجدول رقم (١) نتائج التحليل لمعامل Cronbach's Alpha لأسئلة كل محور من محاور الاستبانة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث ظهرت بقيم أكبر من ٠,٧ وهي ما يمكن اعتبارها قيمة جيدة لثبات الاتساق الداخلي ومقبولة لأغراض التحليل الاحصائي، ويمكن الاعتماد على استجابات أفراد العينة في اشتقاق النتائج المتعلقة بمجتمع الدراسة.

رابعاً: تحليل خصائص عينة الدراسة

الجدول رقم (2) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
معهد متوسط	٤	%٣,٧
إجازة جامعية	٩٢	%٨٦
ماجستير	٧	%٦,٥
دكتوراه	٤	%٣,٧
المجموع	١٠٧	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss.

يشير الجدول رقم (٢) إلى إن ما نسبته 86% من أفراد العينة من حملة الإجازة الجامعية ويليه ما نسبته 6.5% من أفراد العينة من الحاصلين على درجة الماجستير ويليه ما نسبته 3.7% من أفراد العينة من الحاصلين على درجة الدكتوراه وشهادة معهد متوسط، مما يدل على المؤهل العلمي الجيد لأفراد العينة.

الجدول رقم (٣) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة في العمل

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٣ سنوات	4	%3.7
من ٣ إلى أقل من ٥ سنوات	34	%31.8
من ٥ إلى إلى أقل من ١٠ سنوات	30	%28
١٠ سنوات فأكثر	39	%36.4
المجموع	107	%100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss.

يبين الجدول رقم (٣) إن ما نسبته 36.4% من أفراد العينة من ذوي الخبرة 10 سنوات فأكثر ويليه ما نسبته 31.8% من أفراد العينة من ذوي الخبرة من ٣ إلى أقل من ٥ سنوات ويليه ما نسبته 28% من أفراد العينة من ذوي الخبرة من ٥ إلى أقل من 10 سنوات ويليه ما نسبته 3.7% من أفراد العينة من ذوي الخبرة أقل من 3 سنوات، مما يدل على الخبرة الجيدة لأفراد العينة.

الجدول رقم (٤) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير الموقع الوظيفي

الموقع الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير	7	%6.5
رئيس قسم	14	%13.1
موظف فني	5	%4.7
موظف إداري	81	%75.7
المجموع	107	%100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss.

يبين الجدول رقم (٤) إن ما نسبته 75.7% من أفراد العينة من الموظفين الإداريين ويليه ما نسبته 13.1% من أفراد العينة من رؤساء الأقسام ويليه ما نسبته 6.5% من أفراد العينة من المدراء ويليه ما نسبته 4.7% من أفراد العينة من الموظفين الفنيين.

خامساً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تتضمن الإحصاءات الوصفية قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الاستبانة ولإجمالي كل محور للوصول إلى الأهمية النسبية لكل منها، حيث تم اعتبار أن الحد الفاصل بين الأهمية المرتفعة والمتوسطة قيمة المتوسط البالغة 3.4.

الجدول رقم (٥) الأهمية النسبية للموافقات

فئات قيم المتوسط الحسابي	التقدير

من ١ الى ١,٧٩	درجة موافقة منخفضة جدا
من ١,٨ الى ٢,٥٩	درجة الموافقة منخفضة
من ٢,٦ الى ٣,٣٩	درجة الموافقة متوسطة
من ٣,٤ الى ٤,١٩	درجة الموافقة مرتفعة
من ٤,٢ الى ٥	درجة الموافقة مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحث.

١- نتائج قياس التحول إلى الدفع الإلكتروني:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحول إلى الدفع الإلكتروني وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (٦) نتائج قياس التحول إلى الدفع الإلكتروني

الفقرة	٥	٤	٣	٢	١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
أجد أن خيارات الدفع الإلكتروني متاحة على نطاق واسع في سوريا.	٢٠	٨٣	٣	١	٠	4.1402	٠.48464	موافقة مرتفعة
أستخدم الدفع الإلكتروني بانتظام لإجراء معاملاتي المالية	١٩	٧٠	١٥	٣	٠	3.9813	٠.65849	موافقة مرتفعة
أعتبر الدفع الإلكتروني وسيلة آمنة لإجراء المعاملات.	٢٣	٨٢	٢	٠	٠	4.1963	٠.44381	موافقة مرتفعة
لدي ثقة في الأنظمة التكنولوجية المستخدمة في الدفع الإلكتروني.	٢٠	٨٢	٣	٢	٠	4.1215	٠.52683	موافقة مرتفعة
إن إجراءات الدفع الإلكتروني سهلة وواضحة بالنسبة لي.	١٨	٨٧	٢	٠	٠	4.1495	٠.40756	موافقة مرتفعة
أشعر بالراحة عند مشاركة معلوماتي المالية عبر منصات الدفع الإلكتروني.	١٦	٩١	٠	٠	٠	4.1495	٠.35829	موافقة مرتفعة
يلبي الدفع الإلكتروني احتياجاتي المالية بشكل فعال.	١٥	٧٩	١٣	٠	٠	4.019	٠.5136	موافقة مرتفعة
التحول إلى الدفع الإلكتروني	١٠٧					4.1081	٠.39189	موافقة مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss.

يوضح الجدول رقم (٦) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 4.10 بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري 0.39 حيث حظيت معظم العبارات بموافقة مرتفعة تجاوز المتوسط الحسابي لها 3.4، وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات، وبالتالي هناك مستوى مرتفع للتحول إلى الدفع الالكتروني في المصارف السورية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

٢- نتائج قياس كفاءة المصارف:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكفاءة المصارف وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (٧) نتائج قياس كفاءة المصارف

الفقرة	٥	٤	٣	٢	١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
يساهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تسريع إنجاز المعاملات المصرفية.	١٨	٧١	١٨	٠	٠	4.0000	٠.58277	موافقة مرتفعة
يقلل التحول إلى الدفع الإلكتروني من الأخطاء البشرية في العمليات المصرفية.	٣٩	٦٨	٠	٠	٠	4.3645	٠.48355	موافقة مرتفعة جداً
يوفر استخدام الدفع الإلكتروني لي الوقت والجهد.	١٤	٩٠	٢	١	٠	4.0935	٠.42410	موافقة مرتفعة
يؤدي التحول إلى الدفع الإلكتروني إلى تخفيض التكاليف التشغيلية للمصرف (مثل تكاليف طباعة الأوراق، النقل، التخزين).	١٧	٨٨	١	١	٠	4.1308	٠.43620	موافقة مرتفعة
يعزز التحول إلى الدفع الإلكتروني من مستوى الأتمتة في المصرف.	١١	٩٤	١	١	٠	4.0748	٠.38118	موافقة مرتفعة
يساهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تحسين إدارة السيولة النقدية داخل المصرف.	٢١	٨٤	١	١	٠	4.1682	٠.46553	موافقة مرتفعة
يؤدي التحول إلى الدفع الإلكتروني إلى تقليل الحاجة إلى الفروع المصرفية التقليدية والموظفين فيها.	١٥	٩٠	١	١	٠	4.1121	٠.41950	موافقة مرتفعة
يساهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في زيادة القدرة على تحليل البيانات المالية لاتخاذ قرارات أفضل.	١٦	٩١	٠	٠	٠	4.1495	٠.35829	موافقة مرتفعة

يقلل انتشار الدفع الإلكتروني يقلل الضغط على البنوك لتوفير السيولة النقدية بشكل مستمر.	١٥	٨٩	٢	١	٠	4.1028	٠.43295	موافقة مرتفعة
يساهم الدفع الإلكتروني في مرونة أكبر في التعاملات المالية خلال فترات عدم الاستقرار الاقتصادي.	١٩	٨٥	٢	١	٠	4.1402	٠.46477	موافقة مرتفعة
كفاءة المصارف	١٠٧					4.1336	٠.31888	موافقة مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss.

يبين الجدول رقم (٧) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور قد بلغ 4.13 بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري 0.31 حيث حظيت معظم العبارات بموافقة مرتفعة تجاوز المتوسط الحسابي لها 3.4، وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات، وبالتالي يسهم التحول إلى الدفع الالكتروني في تعزيز كفاءة المصارف السورية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

٣- نتائج قياس موثوقية التعامل مع المصارف:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لموثوقية التعامل مع المصارف وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (٨) نتائج قياس موثوقية التعامل مع المصارف

الفقرة	٥	٤	٣	٢	١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
يساهم الدفع الإلكتروني في زيادة ثقتي بالبنوك والمصارف في سوريا.	١٨	٨٧	١	١	٠	4.1402	٠.44401	موافقة مرتفعة
يشجع الدفع الإلكتروني المزيد من الأفراد على إيداع أموالهم في البنوك.	١٦	٨٩	١	١	٠	4.1215	٠.42803	موافقة مرتفعة
يعزز استخدام الدفع الإلكتروني الشفافية في التعاملات المصرفية.	٢٦	٧٩	١	١	٠	4.2150	٠.49579	موافقة مرتفعة جداً
يساعد الدفع الإلكتروني في بناء علاقة أقوى وأكثر ثقة بين العملاء والمصارف.	١٥	٩٠	١	١	٠	4.1121	٠.41950	موافقة مرتفعة
يقلل الدفع الإلكتروني من المخاطر المرتبطة بالتعامل النقدي، مما يزيد من ثقة العملاء بالبنوك.	٢٠	٨٧	٠	٠	٠	4.1869	٠.39168	موافقة مرتفعة
يساهم الدفع الإلكتروني في الحد من تداول الأموال خارج النظام المصرفي.	١٨	٨٩	٠	٠	٠	4.1682	٠.37583	موافقة مرتفعة
يساعد الدفع الإلكتروني على استعادة ثقة الأفراد في النظام المصرفي بشكل عام	٢٠	٨٥	١	١	٠	4.1589	٠.45866	موافقة مرتفعة

يزيد الدفع الإلكتروني من جاذبية الخدمات المصرفية للأفراد الذين يفضلون التعاملات الرقمية.	٩	٩٦	١	١	٠	4.0561	.٠35903	موافقة مرتفعة
يساعد توفر خيارات الدفع الإلكتروني في تقليل القلق بشأن أمن الأموال المودعة في البنوك.	٨	٩٧	١	١	٠	4.0467	.٠34704	موافقة مرتفعة
يعزز الدفع الإلكتروني من قدرة المصارف على تقديم خدمات مالية أكثر تطوراً وثقة.	٦	١٠١	٠	٠	٠	4.0561	.٠23115	موافقة مرتفعة
موثوقية التعامل مع المصارف	١٠٧					4.1262	.٠32311	موافقة مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss.

يشير الجدول رقم (٨) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 4.12 بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري 0.32 حيث حظيت معظم العبارات بموافقة مرتفعة تجاوز المتوسط الحسابي لها 3.4، وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات، وبالتالي يسهم التحول إلى الدفع الالكتروني في تعزيز موثوقية التعامل مع المصارف السورية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

٤- نتائج قياس تسهيل التعاملات المالية بين عملاء المصارف:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتسهيل التعاملات المالية بين عملاء المصارف وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (٩) نتائج قياس تسهيل التعاملات المالية بين عملاء المصارف

الفقرة	٥	٤	٣	٢	١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
يسهم الدفع الإلكتروني في توثيق وتسجيل جميع المعاملات المالية بشكل دقيق.	١١	٩٤	١	١	٠	4.0748	.٠38118	موافقة مرتفعة

يسهل الدفع الإلكتروني على البنوك تتبع المعاملات المالية لعملائها.	٧	٩٨	١	١	٠	4.0374	.٠33436	موافقة مرتفعة
يساعد الدفع الإلكتروني في الحد من الأخطاء البشرية في تسجيل المعاملات.	١١	٩٤	١	١	٠	4.0748	.٠38118	موافقة مرتفعة
يوفر الدفع الإلكتروني سجلاً واضحاً للمعاملات يمكن الرجوع إليه عند الحاجة.	١٠	٩٥	١	٠	١	4.0561	.٠43070	موافقة مرتفعة
يساهم الدفع الإلكتروني في تعزيز الامتثال للوائح المالية والقوانين.	١١	٩٥	٠	١	٠	4.0841	.٠36656	موافقة مرتفعة
يساعد الدفع الإلكتروني في تقليل فرصة التلاعب أو الاحتيال في المعاملات المالية.	٣	١٠٢	٠	٢	٠	3.9907	.٠32200	موافقة مرتفعة
يسهم الدفع الإلكتروني في تحسين دقة التقارير المالية الصادرة عن المصارف.	١٤	٩١	١	١	٠	4.1028	.٠41058	موافقة مرتفعة
يوفر الدفع الإلكتروني يوفر سجلاً رقمياً فورياً لكل معاملة يسهل مراجعته.	١٤	٩٣	٠	٠	٠	4.1308	.٠33881	موافقة مرتفعة
يعزز الدفع الإلكتروني من سهولة التدقيق المالي للمعاملات البنكية.	٢٠	٨٧	٠	٠	٠	4.1869	.٠39168	موافقة مرتفعة
يقلل استخدام الدفع الإلكتروني من الحاجة إلى حفظ المستندات الورقية للمعاملات المالية.	٢٣	٨٢	١	١	٠	4.1869	.٠47842	موافقة مرتفعة
تسهيل التعاملات المالية بين عملاء المصارف	١٠٧					4.0925	.٠29096	موافقة مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss.

يشير الجدول رقم (٩) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 4.09 بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري 0.29 حيث حظيت معظم العبارات بموافقة مرتفعة تجاوز المتوسط الحسابي لها 3.4، وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات، وبالتالي يسهم التحول إلى الدفع الالكتروني في تسهيل التعاملات بين عملاء المصارف السورية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

٥- نتائج قياس تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (١٠) نتائج قياس تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين

الفقرة	٥	٤	٣	٢	١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
يعتقد أن الدفع الإلكتروني يساهم في نمو الاقتصاد السوري.	١٥	٩٠	١	١	٠	4.1121	٠.41950	موافقة مرتفعة
أرى أن توفر أنظمة الدفع الإلكتروني يجذب المستثمرين الأجانب إلى سوريا.	١٥	٩٠	١	١	٠	4.1121	٠.41950	موافقة مرتفعة
يشجع الدفع الإلكتروني على زيادة حجم التجارة والمعاملات الاقتصادية.	١٤	٩٣	٠	٠	٠	4.1308	٠.33881	موافقة مرتفعة
يساعد الدفع الإلكتروني في دمج الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي.	١٧	٨٨	١	١	٠	4.1308	٠.43620	موافقة مرتفعة
يساهم الدفع الإلكتروني في خلق فرص عمل جديدة وتحسين بيئة الأعمال.	١٤	٩١	١	١	٠	4.1028	٠.41058	موافقة مرتفعة
يعزز الدفع الإلكتروني من سرعة وكفاءة التداول النقدي في السوق، مما ينعش الاقتصاد.	١٧	٨٨	١	١	٠	4.1308	٠.43620	موافقة مرتفعة
يعتبر وجود نظام دفع إلكتروني متطور مؤشراً إيجابياً للمستثمرين الأجانب.	١٥	٩٠	١	٠	١	4.1028	٠.47453	موافقة مرتفعة
يسهم الدفع الإلكتروني في تقليل الاقتصاد غير الرسمي (الظل) وزيادة الشفافية الاقتصادية.	١٠	٩٥	٠	٢	٠	4.0561	٠.40821	موافقة مرتفعة
يساعد الدفع الإلكتروني على تسهيل التجارة الإلكترونية التي تدعم النمو الاقتصادي.	١٥	٩٠	١	١	٠	4.1121	٠.41950	موافقة مرتفعة
تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين	١٠٧					4.1101	٠.32322	موافقة مرتفعة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss.

يشير الجدول رقم (١٠) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 4.11 بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري 0.32 حيث حظيت معظم العبارات بموافقة مرتفعة تجاوز المتوسط الحسابي لها 3.4، وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات، وبالتالي يسهم التحول إلى الدفع الالكتروني في تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين في المصارف السورية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

سادساً: اختبار فرضيات الدراسة

اختبار الفرضية الرئيسية

لا يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في حل أزمات السيولة في سورية.

بغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني كمتغير مستقل وحل أزمات السيولة كمتغير تابع.

الجدول رقم (١١) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني وحل أزمات السيولة

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.832[a]	.692	.690	.16187

المصدر: مخرجات برنامج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (٠,٨٣٢)، وهو ما يبين وجود ارتباط قوي بين التحول إلى الدفع الالكتروني وحل أزمات السيولة وأن معامل التحديد هو (٠,٦٩٠)، أي إن التحول إلى الدفع الالكتروني يفسر (٦٩%)، من التغيرات الحاصلة في حل أزمات السيولة.

الجدول رقم (١٢) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVAa						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	**Model**	
.000[b]	236.445	6.195	1	6.195	Regression	**1**
		.026	105	2.751	Residual	
			106	8.946	Total	

المصدر: مخرجات برنامج spss.

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (236.445)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig=٠,٠٠٠)، مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام معنوي.

الجدول رقم (١٣) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر التحول إلى الدفع الالكتروني في حل أزمات السيولة

Sig.	**T**	**Standardized Coefficients**	**Unstandardized Coefficients**		**Model**	
		Beta	Std. Error	B		
.000	9.552		.166	1.581	(Constant)	
.000	15.377	.832	.040	.617	التحول إلى الدفع الالكتروني وحل أزمات السيولة	**1**

المصدر: مخرجات برنامج spss.

يشير الجدول أعلاه إلى أن (التحول إلى الدفع الالكتروني وحل أزمات السيولة) هي دالة إحصائياً حسب قيم t المحسوبة والدلالة الإحصائية التي جاءت اصغر من (٥%)، مما يثبت صحة الفرضية البديلة.

تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 1.581 + 0.617\,x1$$

وبالتالي يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في حل أزمات السيولة في سورية.

اختبار الفرضية الفرعية الاولى

لا يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تعزيز كفاءة المصارف السورية.

بغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني كمتغير مستقل وتعزيز كفاءة المصارف كمتغير تابع.

الجدول رقم (١٤) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني وتعزيز كفاءة المصارف

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
..19227	..636	..640	**..800[a]**

المصدر: مخرجات برنامج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (٠,٨٠٠)، وهو ما يبين وجود ارتباط قوي بين التحول إلى الدفع الالكتروني وتعزيز كفاءة المصارف وأن معامل التحديد هو (٠,٦٣٦)، أي إن التحول إلى الدفع الالكتروني يفسر (63.6%)، من التغيرات الحاصلة في تعزيز كفاءة المصارف.

الجدول رقم (١٥) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVAa						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
.000[b]	186.582	6.897	1	6.897	Regression	1
		.037	105	3.882	Residual	
			106	10.779	Total	

المصدر: مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (186.582)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig=٠,٠٠٠)، مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام معنوي.

الجدول رقم (١٦) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر التحول إلى الدفع الالكتروني في تعزيز كفاءة المصارف

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.000	7.422		.197	1.460	(Constant)	
.000	13.659	.800	.048	.651	التحول إلى الدفع الالكتروني وتعزيز كفاءة المصارف	1

المصدر: مخرجات برنامج spss.

يشير الجدول أعلاه إلى أن (التحول إلى الدفع الالكتروني وتعزيز كفاءة المصارف) هي دالة إحصائياً حسب قيم t المحسوبة والدلالة الإحصائية التي جاءت اصغر من (٥%)، مما يثبت صحة الفرضية البديلة.

تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 1.460 + 0.651\,x1$$

وبالتالي يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تعزيز كفاءة المصارف السورية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية

لا يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في زيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف في سورية

بغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني كمتغير مستقل وزيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف كمتغير تابع.

الجدول رقم (١٧) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني وزيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
٠.17036	٠.722	٠.725	**٠.851[a]**

المصدر: مخرجات برنامج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (٠,٨٥١)، وهو ما يبين وجود ارتباط قوي بين التحول إلى الدفع الالكتروني وزيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف وأن معامل التحديد هو (٠,٧٢٢)، أي إن التحول إلى الدفع الالكتروني يفسر (72.2%)، من التغيرات الحاصلة في زيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف.

الجدول رقم (١٨) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVAa						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	**Model**	
٠.000[b]	276.308	8.019	1	8.019	Regression	**1**
		٠.029	105	3.047	Residual	
			106	11.067	Total	

المصدر: مخرجات برنامج spss.

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (276.308)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig=٠,٠٠٠)، مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام معنوي.

الجدول رقم (١٩) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر التحول إلى الدفع الالكتروني في زيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients	Model

		Beta	Std. Error	B		
٠.000	7.133		٠.174	1.243	(Constant)	
٠.000	16.623	٠.851	٠.042	٠.702	التحول إلى الدفع الالكتروني وزيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف	1

المصدر: مخرجات برنامج spss.

يشير الجدول أعلاه إلى أن (التحول إلى الدفع الالكتروني وزيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف) هي دالة إحصائياً حسب قيم t المحسوبة والدلالة الإحصائية التي جاءت اصغر من (٥%)، مما يثبت صحة الفرضية البديلة.

تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 1.243 + 0.702\ x1$$

وبالتالي يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في زيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف في سورية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

لا يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف

بغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني كمتغير مستقل وتسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف كمتغير تابع.

الجدول رقم (٢٠) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني وتسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
٠.21119	٠.473	٠.478	**٠.691[a]**

المصدر: مخرجات برنامج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (٠,٦٩١)، وهو ما يبين وجود ارتباط قوي بين التحول إلى الدفع الالكتروني وتسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف وأن معامل التحديد هو (٠,٤٧٣)، أي إن التحول إلى الدفع الالكتروني يفسر (47.3%)، من التغيرات الحاصلة في تسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف.

الجدول رقم (٢١) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVAa						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	**Model**	
.000[b]	96.213	4.291	1	4.291	Regression	**1**
		.045	105	4.683	Residual	
			106	8.974	Total	

المصدر: مخرجات برنامج spss.

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (96.213)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig=٠,٠٠٠)، مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام معنوي.

الجدول رقم (٢٢) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر التحول إلى الدفع الالكتروني في تسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف

Sig.	**T**	**Standardized Coefficients**	**Unstandardized Coefficients**		**Model**	
		Beta	Std. Error	B		
.000	9.182		.216	1.983	(Constant)	
.000	9.809	.691	.052	.513	التحول إلى الدفع الالكتروني وتسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف	**1**

المصدر: مخرجات برنامج spss

يشير الجدول أعلاه إلى أن (التحول إلى الدفع الالكتروني وتسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف) هي دالة إحصائياً حسب قيم t المحسوبة والدلالة الإحصائية التي جاءت اصغر من (٥%)، مما يثبت صحة الفرضية البديلة.

تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 1.983 + 0.513\ x1$$

وبالتالي يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

لا يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين في سورية

بغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني كمتغير مستقل وتنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين كمتغير تابع.

الجدول رقم (٢٣) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين التحول إلى الدفع الالكتروني وتنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
0.729[a]	.532	.527	.22225

المصدر: مخرجات برنامج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (٠,٧٢٩)، وهو ما يبين وجود ارتباط قوي بين التحول إلى الدفع الالكتروني وتنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين وأن معامل التحديد هو (٠,٥٢٧)، أي إن التحول إلى الدفع الالكتروني يفسر (52.7%)، من التغيرات الحاصلة في تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين.

الجدول رقم (٢٤) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVAa						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	**Model**	
.000[b]	119.182	5.887	1	5.887	Regression	**1**
		.049	105	5.187	Residual	
			106	11.074	Total	

المصدر: مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (119.182)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig=٠,٠٠٠)، مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام معنوي.

الجدول رقم (٢٥) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر التحول إلى الدفع الالكتروني في تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين

Sig.	**T**	**Standardized Coefficients**	**Unstandardized Coefficients**		**Model**	
		Beta	Std. Error	B		
.000	7.213		.227	1.640	(Constant)	
.000	10.917	.729	.055	.601	التحول إلى الدفع الالكتروني وتنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين	**1**

المصدر: مخرجات برنامج spss

يشير الجدول أعلاه إلى أن (التحول إلى الدفع الالكتروني وتنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين) هي دالة إحصائياً حسب قيم t المحسوبة والدلالة الإحصائية التي جاءت اصغر من (٥%)، مما يثبت صحة الفرضية البديلة.

تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 1.640 + 0.601\,x1$$

وبالتالي يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين في سورية.

النتائج والتوصيات

النتائج

نتيجة اختبار الفرضيات تم التوصل إلى الآتي:

١- يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في حل أزمات السيولة في سورية، حيث تُعاني سورية من أزمات سيولة متكررة، ويفضل الكثيرون الاحتفاظ بالنقود خارج الجهاز المصرفي. يُمكن للدفع الإلكتروني أن يُقلل الاعتماد على النقد المادي بشكل كبير، مما يُساعد في إعادة جزء من هذه السيولة إلى النظام المصرفي. فعندما يُصبح الدفع الإلكتروني هو الوسيلة السائدة للمعاملات اليومية (شراء السلع، دفع الفواتير، تحويل الأموال)، تقل الحاجة إلى سحب كميات كبيرة من النقود، وبالتالي تُصبح الأموال أكثر توافرًا داخل البنوك.

٢- يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تعزيز كفاءة المصارف السورية، يُسهم الدفع الإلكتروني في أتمتة العديد من العمليات المصرفية التي كانت تتم يدويًا وتستغرق وقتًا وجهدًا كبيرين. هذا يُقلل من الأخطاء البشرية، ويُسرّع من إنجاز المعاملات، ويُوفر على المصارف تكاليف التشغيل المرتبطة بإدارة النقد، كما يُمكن للمصارف تحليل بيانات الدفع الإلكتروني لفهم سلوك العملاء بشكل أفضل، مما يُمكنها من تقديم خدمات ومنتجات أكثر تخصيصًا.

٣- يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في زيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف في سورية، فعندما يُصبح الدفع الإلكتروني هو السائد، يُصبح الاحتفاظ بالنقود داخل البنوك ضرورة وليست رفاهية. هذا يُشجع الأفراد والشركات على إيداع أموالهم في المصارف لاستخدامها في المعاملات الإلكترونية. كما أن شفافية وأمان المعاملات الإلكترونية تُسهم في بناء الثقة بين العملاء والمصارف، مما يُشجع المزيد من الناس على التعامل مع النظام المصرفي والاعتماد عليه.

٤- يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تسهيل التعامل مع المالية بين عملاء المصارف، حيث يُلغي الدفع الإلكتروني الحاجة إلى النقد المادي والشيكات في العديد من المعاملات اليومية، مما يُسهل التحويلات المالية بين الأفراد والشركات بشكل كبير. يُمكن للمدفوعات الإلكترونية أن تُنفذ على الفور، بغض النظر عن المسافة الجغرافية أو أوقات العمل المصرفية، مما يُوفر الوقت والجهد على العملاء ويُسرّع من وتيرة المعاملات التجارية.

٥- يسهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين في سورية، حيث يُعتبر الدفع الإلكتروني مؤشرًا على التطور الاقتصادي والبنية التحتية المتطورة، مما يجعله عامل جذب للمستثمرين المحليين والأجانب. يُوفر بيئة أعمال أكثر شفافية وكفاءة، ويُقلل من مخاطر التعامل بالنقود، ويُسهل على الشركات إدارة تدفقاتها النقدية. هذا بدوره يُشجع على زيادة الاستثمار، مما يُؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ونمو اقتصادي شامل.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة فإن الطالب يوصي بالآتي:

١- يجب على الجهات المعنية إطلاق حملات توعية واسعة النطاق تُبرز مزايا الدفع الإلكتروني، مثل الأمان والراحة والسرعة. كما يجب توفير حوافز للمستخدمين والشركات لاعتماد الدفع الإلكتروني، مثل تخفيض الرسوم أو تقديم نقاط ولاء، بالإضافة إلى تطوير بنية تحتية قوية وموثوقة لشبكات الدفع الإلكتروني لضمان سهولة الوصول والاستخدام في جميع أنحاء البلاد.

٢- يجب على البنوك الاستثمار في الأنظمة التكنولوجية المتطورة التي تدعم الدفع الإلكتروني وتُعزز من أمن المعاملات. كما يجب عليها تدريب موظفيها على هذه التقنيات الجديدة لضمان سلاسة العمليات. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن للمصارف التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) لتقديم حلول دفع إلكتروني مبتكرة وجذابة.

٣- يجب على المصارف توفير خيارات متنوعة وسهلة للإيداع والسحب الإلكتروني. من الضروري أيضًا تعزيز الأمان السيبراني لحماية بيانات العملاء ومعاملاتهم من الاحتيال والاختراقات، مما يُعزز من ثقتهم في النظام المصرفي. كما يُمكن للمصارف تقديم منتجات ادخارية جذابة مرتبطة بالدفع الإلكتروني لتشجيع الإيداع.

٤- لضمان سهولة التعامل، يجب على المصارف والجهات الحكومية تطوير منصات دفع إلكتروني موحدة وقابلة للتشغيل البيني تسمح بالتحويلات السلسة بين مختلف البنوك والجهات. كما يجب تبسيط الإجراءات والشروط اللازمة لإجراء المعاملات الإلكترونية وتوفير دعم فني فعال للمستخدمين لحل أي مشكلات قد تواجههم.

٥- لجذب المستثمرين وتنشيط الاقتصاد، يجب على الحكومة السورية وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح وداعم للدفع الإلكتروني يُوفر بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار في هذا القطاع. كما يجب الاستمرار في تحديث وتطوير البنية التحتية الرقمية في البلاد لضمان تغطية واسعة وسرعات إنترنت عالية. أخيرًا، يُمكن تسويق سوريا كمركز ناشئ للدفع الإلكتروني والتقنيات المالية لجذب الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال.

قائمة المراجع:

١. سليم بن زيد، حليم زيان عبد، دور وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الذهبية) في تحسين جودة الخدمات المالية الرقمية ، كلية العلوم الادارية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 19، العدد 1، 2025.

٢. عجال وسيلة، زياد محمد، دور الدفع الإلكتروني في تعزيز التجارة الإلكترونية في الجزائر، المجلة المالية والاسواق، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد12، العدد 1، 2025.

٣. محمد خالد بشير، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها على فاعلية إدارة مخاطر السيولة، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، كلية الاقتصاد ، جامعة صبراتا، ليبيا، المجلد 6، العدد 3، 2025.

٤. عازة سالم محمود، مدى جدوة وسائل الدفع الإلكتروني كبديل للسيولة النقدية في ظل أزمة السيولة في ليبيا، كلية الاقتصاد، جامعة بني غازي، ليبيا، المجلد 43، العدد الاول، 2024.

٥. الهاشمي سالم بلخير، محي الدين غلام الله، تبني اساليب الدفع الإلكتروني الحديث كالية لتفعيل التجارة الإلكترونية في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 2024.

٦. دويس ليندة، تراس نجية، دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تحسن أنظمة الاداء المالي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، الجزائر، 2024.

٧. سبتي جاسم، علا سمير، نظم الدفع الإلكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 15، العدد 51، 2020.

٨. كنّة هبا، واقع تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها في الأداء المصرفي، كليّة إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضيّة السوريّة، سورية، 2022.

٩. بلعمري ياسمين ، دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة8 ماي1945 قالمة، الجزائر،2021.

١٠. طه، طارق، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2002.

١١. د.يوسف حسن يوسف، البنوك الإلكترونية، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، 2012.

١٢. طه مصطفى كمال، وائل سارة، الأوراق التجارية وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة، دار الفكر الجامعي، مصر،2005.

١٣. يونس عمر بيد الله، دور أنظمة الدفع الاإلكتروني في تخفيف حدة ازمة السيولة النقدية في ببعض المصارف السودانية، كلية الدراسات العليا، السودان، 2021.

١٤. الحاج ليث محمود أحمد، نظام الخدمات المصرفية الإلكترونية عبرا sms ودوره في تحقيق ولاء العملاء في البنوك التجارية الأردنية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2012.

١٥. بريكة سعيد، واقع عمليات الصيرفة وآفاق تطوراتها في الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر،2011.

١٦. الطيطي خضر مصباح، التجارة الإلكترونية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2008.

١٧. الملا رحاب حمزة، أثر مخاطر السيولة على كفاية رأس مال المصارف الإسالمية السورية، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سورية، المجلد 40، العدد 2، 2024.

١٨. كريم محمد، تحليل تأثير سياسات السيولة على الأداء المالي في ظل الظروف الإقتصادية الحالية في المصارف التجارية، مجلة اليرموك،جامعة الموصل، كلية الإقتصاد، 2024.
١٩. إحلاسة نصر رمضان، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة،الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2013.
٢٠. قواسي عبد الغني، تجديد السيولة في البنوك التجارية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2014.
٢١. الباوندي عبد السلام علي عمران، دور استخدام بطاقة الدفع الإلكتروني في الحد من تفاقم أزمة السيولة بالمصارف التجارية اليبيا، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد، ليبيا، 2017.
٢٢. فلاح حسين، الدوري مؤيد عبد الرحمن، أدارة البنوك مدخل كمي وأستراتيجي، دار وائل للنشر، الأردن، 2002.
٢٣. مروان نايلي، دور وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمة السيولة في البنوك التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2021.
٢٤. القمحة رغد مامون الشلبي مطيع اسعد، اثر المخاطر السيولة المصرفية في الهشاشة المصرفية دراسة تطبيقة على المصارف الخاصة التقليدية في سوريا، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، سورية، المجلة 40، العدد4، 2024.

الملحق رقم (١) استمارة استبيان

الأخوة الأعزاء تحية طيبة وبعد..

يقوم الطالب بإعداد بحث يستهدف تحديد **دور التحول الى الدفع الالكتروني في حل ازمة السيولة في سوريا** وفي سبيل ذلك تم إعداد هذا الاستبيان لاستقصاء آرائكم، وذلك لإغناء البحث حيث أن إجاباتكم على الأسئلة ستساعد الطالب في الوصول إلى نتائج قيمة تساهم في إغناء الدراسة علماً أن إجاباتكم ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم مني فائق الاحترام والتقدير.....

<u>أولاً: البيانات العامة:</u>

الرجاء وضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة:

١- المؤهل العلمي:

معهد متوسط	إجازة جامعية	ماجستير	دكتوراه

٢- سنوات الخبرة في العمل:

أقل من ٣ سنوات	من ٣ إلى أقل ٥ سنوات	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	١٠ سنوات فأكثر

٣- الموقع الوظيفي

مدير	رئيس قسم	موظف فني	موظف إداري

ثانياً: بيانات الدراسة:

الرجاء وضع علامة (صح) في المربع المناسب للإجابة:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المتغير المستقل: التحول إلى الدفع الإلكتروني					
1	أجد أن خيارات الدفع الإلكتروني متاحة على نطاق واسع في سوريا.					
٢	أستخدم الدفع الإلكتروني بانتظام لإجراء معاملاتي المالية					
٣	أعتبر الدفع الإلكتروني وسيلة آمنة لإجراء المعاملات.					
٤	لدي ثقة في الأنظمة التكنولوجية المستخدمة في الدفع الإلكتروني.					
٥	إن إجراءات الدفع الإلكتروني سهلة وواضحة بالنسبة لي.					
٦	أشعر بالراحة عند مشاركة معلوماتي المالية عبر منصات الدفع الإلكتروني.					
٧	يلبي الدفع الإلكتروني احتياجاتي المالية بشكل فعال.					
	المتغير التابع					
	البعد الأول: كفاءة المصارف					
١	يساهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تسريع إنجاز المعاملات المصرفية.					
٢	يقلل التحول إلى الدفع الإلكتروني من الأخطاء البشرية في العمليات المصرفية.					
٣	يوفر استخدام الدفع الإلكتروني لي الوقت والجهد.					
٤	يؤدي التحول إلى الدفع الإلكتروني إلى تخفيض التكاليف التشغيلية للمصرف (مثل تكاليف طباعة الأوراق، النقل، التخزين).					
٥	يعزز التحول إلى الدفع الإلكتروني من مستوى الأتمتة في المصرف.					
٦	يساهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في تحسين إدارة السيولة النقدية داخل المصرف.					
٧	يؤدي التحول إلى الدفع الإلكتروني إلى تقليل الحاجة إلى الفروع المصرفية التقليدية والموظفين فيها.					
٨	يساهم التحول إلى الدفع الإلكتروني في زيادة القدرة على تحليل البيانات المالية لاتخاذ قرارات أفضل.					

٩	يقلل انتشار الدفع الإلكتروني يقلل الضغط على البنوك لتوفير السيولة النقدية بشكل مستمر.					
١٠	يساهم الدفع الإلكتروني في مرونة أكبر في التعاملات المالية خلال فترات عدم الاستقرار الاقتصادي.					
البعد الثاني: موثوقية التعامل مع المصارف (زيادة نسب المودعين وإعادة موثوقية التعامل مع المصارف)						
١	يساهم الدفع الإلكتروني في زيادة ثقتي بالبنوك والمصارف في سوريا.					
٢	يشجع الدفع الإلكتروني المزيد من الأفراد على إيداع أموالهم في البنوك.					
٣	يعزز استخدام الدفع الإلكتروني الشفافية في التعاملات المصرفية.					
٤	يساعد الدفع الإلكتروني في بناء علاقة أقوى وأكثر ثقة بين العملاء والمصارف.					
٥	يقلل الدفع الإلكتروني من المخاطر المرتبطة بالتعامل النقدي، مما يزيد من ثقة العملاء بالبنوك.					
٦	يساهم الدفع الإلكتروني في الحد من تداول الأموال خارج النظام المصرفي.					
٧	يساعد الدفع الإلكتروني على استعادة ثقة الأفراد في النظام المصرفي بشكل عام					
٨	يزيد الدفع الإلكتروني من جاذبية الخدمات المصرفية للأفراد الذين يفضلون التعاملات الرقمية.					
٩	يساعد توفر خيارات الدفع الإلكتروني في تقليل القلق بشأن أمن الأموال المودعة في البنوك.					
١٠	يعزز الدفع الإلكتروني من قدرة المصارف على تقديم خدمات مالية أكثر تطوراً وثقة.					
البعد الثالث: تسهيل التعاملات المالية بين عملاء المصارف						
١	يسهم الدفع الإلكتروني في توثيق وتسجيل جميع المعاملات المالية بشكل دقيق.					
٢	يسهل الدفع الإلكتروني على البنوك تتبع المعاملات المالية لعملائها.					
٣	يساعد الدفع الإلكتروني في الحد من الأخطاء البشرية في تسجيل المعاملات.					
٤	يوفر الدفع الإلكتروني سجلاً واضحاً للمعاملات يمكن الرجوع إليه عند الحاجة.					
٥	يساهم الدفع الإلكتروني في تعزيز الامتثال للوائح المالية والقوانين.					

٦	يساعد الدفع الإلكتروني في تقليل فرصة التلاعب أو الاحتيال في المعاملات المالية.					
٧	يسهم الدفع الإلكتروني في تحسين دقة التقارير المالية الصادرة عن المصارف.					
٨	يوفر الدفع الإلكتروني يوفر سجلاً رقمياً فورياً لكل معاملة يسهل مراجعته.					
٩	يعزز الدفع الإلكتروني من سهولة التدقيق المالي للمعاملات البنكية.					
10	يقلل استخدام الدفع الإلكتروني من الحاجة إلى حفظ المستندات الورقية للمعاملات المالية.					
البعد الرابع: تنشيط الاقتصاد الوطني وجلب المستثمرين						
١	يعتقد أن الدفع الإلكتروني يساهم في نمو الاقتصاد السوري.					
٢	أرى أن توفر أنظمة الدفع الإلكتروني يجذب المستثمرين الأجانب إلى سوريا.					
٣	يشجع الدفع الإلكتروني على زيادة حجم التجارة والمعاملات الاقتصادية.					
٤	يساعد الدفع الإلكتروني في دمج الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي.					
٥	يساهم الدفع الإلكتروني في خلق فرص عمل جديدة وتحسين بيئة الأعمال.					
٦	يعزز الدفع الإلكتروني من سرعة وكفاءة التداول النقدي في السوق، مما ينعش الاقتصاد.					
٧	يعتبر وجود نظام دفع إلكتروني متطور مؤشراً إيجابياً للمستثمرين الأجانب.					
8	يسهم الدفع الإلكتروني في تقليل الاقتصاد غير الرسمي (الظل) وزيادة الشفافية الاقتصادية.					
9	يساعد الدفع الإلكتروني على تسهيل التجارة الإلكترونية التي تدعم النمو الاقتصادي.					

ولكم جزيل الشكر....